صوت الشعب

يا عمال العالم ويا شعوبه وأمم الأرض جميعا اتحدوا

اللسان المركزي لحزب العمال - سلسلة جديدة - العدد 150 - الجمعة 16 أكتوبر 2026



تقشّف على حساب المستقبل

8

مسيرة 17 أكتوبر 2026
محطّة للمراكمة والتعبئة ضدّ منظومة الاستبداد والتفقير



صوت الوطن:

شهرا بعد العودة: الأوضاع التربوية، إلى أين؟

5

صوت الوطن:

عودة التضخّم للارتفاع وحقيقة الأسعار في تونس

7

صوت العالم:

رائحة الديزل الروسي تنبعث من الانتخابات النصفية الأمريكية

13

مسيرة 17 أكتوبر 2026

محطّة للمراكمة والتعبئة ضدّ منظومة الاستبداد والتفقير

انتظمت "المسيرة الوطنية" صبيحة السبت 17 أكتوبر بمشاركة آلاف التونسيين/ات الذين لبّوا دعوة المنظّمات التسع التي شكّلت إطارا للتنسيق الجمعوي والتي لقيت الدعم من كل القوى السياسية الديمقراطية، التقدمية المناهضة للاستبداد. إنّ نجاح المسيرة قد شكّل صفعة هامة لجوقة المشككين من أعوان الفاشية الشعبوية الحاكمة الذين باتوا لا يتحرّجون في اعتبار أيّ دعوة للتحرك ضدّها، دعوة من قبل "الخونة والعملاء والإرهابيين"، وهو تسويق مفضوح لنفس معجم قيس سعيّد الديماغوجي والتضليلي. ورغم صدور الدعوة عن منظمات اجتماعية وحقوقيّة ديمقراطية، فإن جوقة المرتزقة لا تتورّع في نسبها إلى "حركة النهضة وقتلة الشهداء" بهدف تشويه المسيرة من جهة وتبرير عدائهم لها من جهة ثانية، علما وأنّ هؤلاء المرتزقة هم أوّل من خان ذاكرة الشهداء بارتمائهم في أحضان نظام إنجازه الوحيد تصفية مكاسب الثورة الديمقراطيّة وإغراق البلاد في مزيد التبعيّة ومفاقمة البطالة والفقر والبؤس وتردّي الخدمات العامّة وتحويل تونس إلى موضوع «حفل شواء دولي» تتنافس عليها الكواسر من كل جهة لابتلاعها وتدميرها.

نزل الطيف الديمقراطي التقدمي بثقل واضح في المسيرة حضورا وشعارات فضحت الطبيعة الطبقية الرجعيّة لمنظومة الحكم وعرّت عداء الحاكم بأمره للحريات وتحويله البلاد إلى سجن كبير لبنات الشعب وأبنائه لأبسط الأسباب. وصل الآلاف إلى ساحة محمد علي وافدين من تونس الكبرى ومن الجهات رغم كل التضييقات الأمنية. فقد سُيّج وسط العاصمة تسييجا كليا بالحواجز كما تمّ استدعاء تعزيزات أمنية كبرى أحاطت بمسار المسيرة من كل الجهات، وهو ما نتج عنه منع عدد كبير من المواطنات /المواطنين من الالتحاق بها والمشاركة فيها. إن مسيرة 17 أكتوبر تشكل، بظروف اليوم، لحظة مفصلية هامة في استعادة التعبئة والنزول إلى الشارع للاحتجاج على سلطة الانقلاب وسياساتها وخياراتها المعادية للشعب. فهي المسيرة الأكبر منذ سنوات وخاصة منذ الانقلاب الذي قسّم القوى السياسية والاجتماعية والمدنية وأربك بعضها، علاوة على مساهمة الهجوم الممنهج على الحريات والاعتقالات العشوائيّة والمحاكمات الجائرة في زرع الخوف وتعطيل النشاط الاحتجاجي.

إن مسيرة 17 أكتوبر تعبّر عن اتجاه الحراك الغاضب الذي لاحت مؤشراته منذ الصائفة الماضية مع احتجاجات المواطنين ضدّ انقطاعات الماء والكهرباء وكذلك مع حراك المعطلين عن العمل نحو التصاعد، مع ميزة جديدة وهي بداية تنظيم الحراك وتأطيره. لقد مثّل نجاح المسيرة اختبارا جديا لاستعداد كل الأطراف المتضررة من منظومة الاستبداد للمعارك القادمة بما في ذلك ما يهمّ الحركة العمالية والنقابية ومنظمتها التي تلقت في المدة الماضية ضربات موجعة من تلك المنظومة. أثبت الاتحاد، مبدئيّا، قدرة على لملمة صفوفه وإعادة تعبئة قواه في قطاعات أساسية ومؤثرة. ومن المؤكّد أن نجاح المسيرة سيساعده على السير قدما في تعزيز هذه القدرة وربّما المرور إلى الإضراب العام الذي ثبّته المؤتمر الوطني الأخير والذي سيشكل، في صورة تنفيذه، لحظة مهمة في التصدّي للاستبداد الذي يدوس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمّال والأجراء ويجمّد الحق النقابي ويستهدف المنظمة في وجودها، وذات الأمر بالنسبة إلى المنظمات المهنية التي تهمّ المحامين والصحفيّين والأطبّاء والمعطّلين والطلّاب الذين تتفاقم أوضاعهم وتتراكم مطالبهم ويتصاعد غضبهم. إن المسيرة، إذا نظرنا إليها من هذه الزاوية، هي مسيرة ناجحة وتعبوية ويمكن أن تدفع إلى الأمام حالة التعبئة وتأطير الغضب المتنامي.

وهي أيضا مراكمة هامة للفعل النضالي السياسي التقدمي ذي المضمون الاجتماعي والوطني الذي عبّرت عنه الشعارات المرفوعة بكل وضوح، إذ لم يكن للقوى الليبرالية والرجعية من هذه الزاوية حضور مؤثر أو لافت. إن هذه القوى وإن كانت معنية بمسألة الحريات في حدود استهداف قادتها وأعضائها، فإنها غير معنية واقعيّا بالمطالب الوطنية والاجتماعية بحكم توجهاتها التي خبرها الشعب والتي لا تختلف عن توجهات المنظومة القائمة، وإن رفعتها فمن باب الرياء والمغالطة. من جهة أخرى وجب حسم موضوع طالما تعلّل به زبانية النظام الذين يعتبرون، مثلهم مثل "وليّ أمرهم"، أي ممارسة احتجاجية إمّا أنّها بدفع من حركة النهضة والحزب الدستوري وإمّا أنّهما المستفيدان منها وما ذلك إلّا لتشويه النضالات الشعبية والتحركات الديمقراطية والتشكيك في مشروعيتها وتغطية انهزاميتهم وتواطئهم وقيامهم بدور الطابور الخامس للاستبداد والدكتاتوريّة.

إن الشعب التونسي الذي التفّت قوى الثورة المضادّة لمدة عشر سنوات على مطالبه وطموحاته وفتحت الطريق إلى صعود قيس سعيد ومنظومته الشعبوية كي يعيد البلاد إلى مربّع الدكتاتورية بأشكال أكثر فظاعة أحيانا ممّا عرفته من قبل، من حقه بل من واجبه تصعيد احتجاجه وتنظيمه وطرح مطالبه التي تهمّ معيشته وحريته وكرامته، ومن حقه وواجبه طرح مهمة التغيير على جدول أعماله وهو ما صدحت به حناجر آلاف المشاركين/المشاركات في مسيرة السبت رافعين الشعار الذي يرعب الطغاة: "ديقاج". إن القول بأن شعار التغيير لا يفيد إلا "القوى المتربصة ببلادنا محليا وخارجيا" لأنها الأكثر جاهزية للانقضاض على الحكم، مردود على أصحابه، فالذي أضعف قوى المجتمع وعلى رأسها القوى الاجتماعية والمدنية والسياسية الديمقراطية هو نظام سعيّد، والذي فتح البلاد للقوى الإقليمية والدولية لتتآمر على أمن البلاد ومستقبل حكمها هو نظام سعيّد أيضا، علاوة على أنّه هو الذي يدفع، بسياساته الاقتصادية والاجتماعية الفاشلة والمدمرة، بعض الفئات المهمّشة والمدمّرة من المجتمع، إلى الحنين سواء إلى الماضي القريب (حكم النهضة وحلفائها) أو البعيد (حكم الدساترة والتجمعيّين)، وهو وضع مرّت به أغلب تجارب "الانتقال الديمقراطي" التي لم يتمكن فيها الشعب وقواه الثورية من حسم مسألة الحكم لصالحه، إذ أعادت الصناديق حكام الأمس بداعي "الأفضلية والخبرة" وهو ما يعبّر عنه بعض التونسيين بالقول "ما أبركك يا راجل أمي الأول".

إن الموقف والسلوك المتماسكين للقوى الثورية والتقدمية ومنها حزبنا هو أوّلا الارتباط بحركة احتجاج الشعب لإيجاد موقع مؤثّر فيها، وهو ثانيا التعاون مع القوى السياسية والنقابية والمدنية الديمقراطية من أجل تحقيق أوسع ائتلاف أو تجمّع ضدّ منظومة قيس سعيد الدكتاتورية لتحقيق مطالب مشتركة تخفّف وطأة القمع والتفقير على شعبنا. إن موقع المتفرّج لا يفيد الشعب بل يفيد أعداءه. إن القوى الثورية انبعثت من رحم النضال كي تقوم بمهمة تأطير حركة النضال وتنظيمها وتوعيتها وقيادتها حتى لا يتمّ السطو عليها أو توجيهها نحو أغراض ضدّ مصلحة الشعب. إن الغليان ينتشر ويتوسّع ويطال قوى اجتماعية جديدة دمّرتها المعيشة والقمع. إن مسألة التغيير مطروحة بجدية فلتكن من الشعب ولصالح الشعب، لا من صنع مطابخ القرار الرجعية المحلية والخارجية. إن غلق الطريق أمام كل السيناريوهات المعادية لشعبنا ووطننا تفرض على كل القوى الثورية والتقدمية توحيد مجهوداتها لتمثيل الشعب وقيادة نضاله نحو الظفر والانتصار. ولتفتح مسيرة 17 أكتوبر آفاقا أرحب لنضال شعبنا ومنظماته وقواه الشعبية التقدمية.

شيراز بن حسين

المؤتمر السابع للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

إلى محمد اليوسفي والصحفيين المسجونين، صوت الحرية لن يخمد!

اختتم المؤتمر السابع للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والتاسع والعشرون للمهنة المنعقد يومي 10 و11 أكتوبر 2026 بالعاصمة، بانتخاب مكتب تنفيذي جديد، لمدة ثلاث سنوات، يضمّ 9 صحافيات وصحفيين حيث تمّ تجديد الثقة في زياد دبّار كنقيب للصحفيين التونسيين لعهدة ثانية، و4 من الصحفيات والصحفيين بصفتهم أعضاء مكتب تنفيذي موسّع، وذلك بعد مشاركة 521 من منظوري النقابة في الانتخابات التي جرت في سياق يتّسم باستهداف وضرب حرية الصحافة والتعبير وسجن كلّ من الصحفيين محمد اليوسفي، زياد الهاني، مراد الزغيدي والإعلامي برهان بسيس، وملاحقة عدد آخر من الصحفيين قضائيا وأمنيا.

لقد انعقد المؤتمر الذي تنافس فيه 14 مترشّحا ومترشّحة (قائمة انتخابية وترشّحات فردية) وتمّ انتخاب 7 أعضاء من القائمة المترشّحة وعضوين من ضمن الترشحات الفردية، وسط مناخ متأزّم وتضييقات متزايدة على الحريات العامة والفردية واستهداف العمل النقابي والمحاكمات والملاحقات القضائية والأمنية (3 صحفيات مفتّش عنهنّ بسبب تغطيتهن الصحفية لمسيرة احتجاجية) وسجن أربع صحفيين في سابقة لم تشهدها البلاد حتى زمن الديكتاتورية والتنكيل وتدجين الإعلام (العمومي والخاص)، وكلّ هاته الممارسات مسلّطة من منظومة فاشية معادية للحريات وكلّ صوت مخالف لها. وطبعا لم تكن أجواء المؤتمر بمعزل عن هذا الوضع، حيث تعالت الأصوات والشعارات المدافعة عن الحريات وتردّي الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمهني، والمنددّة بسجن الصحفيين والملاحقين قضائيا، داعين هيكلهم النقابي إلى التجنّد والنضال للتصدي لآلة القمع والترهيب المسلّطة على الجميع.

جدل حول اللائحة العامة!

أثارت اللائحة العامة المنبثقة عن أشغال المؤتمر والتي نشرتها الصفحة الرسمية للنقابة جدلا في صفوف عدد من الصحفيات والصحفيين الذين واكبوا أشغال المؤتمر، حيث نشروا تدوينات عبّروا من خلالها عن استغرابهم من عدم تضمين اللائحة لجميع ما ورد في النقاش العام، من بينها وأبرزها الدعوة إلى تصنيف رئيس الدولة عدوا لحرية الصحافة والصحفيين، وانتخاب زياد الهاني باعتباره عضوا مؤسّسا للنقابة كرئيس شرفي لها. ويطالب اليوم المؤتمرون بضرورة التثبت من النسخة الأصلية وتعديل ما تمّ نشره. في المقابل فإنّ أبرز ما تمّت الدعوة إليه عبر اللائحة المنشورة فهو وقف العمل بالقوانين والمراسيم المهددة للحريات وعلى رأسها المرسوم عدد 54 لسنة 2022 سيّئ الذكر، وإيقاف التتبعات القضائية ضد الصحفيين على خلفية أدائهم لمهامهم. واعتبار تعديل المرسوم 54 من قبل رئاسة الجمهورية ليس إلاّ تلاعبا ودعاية مفضوحة خاصة مع تواصل إحالة وسجن الصحفيات والصحفيين على معنى فصول زجرية أخرى، إضافة للدعوة إلى اعتماد المراسيم الخاصة بحرية الصحافة لمقاضاة الصحفيين والصحفيات ومحاسبتهم حصرا بالمرسوم عدد 115 لسنة 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر، بالإضافة الى المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم القطاع السمعي والبصري، وإعادة تفعيل دور الهيئات الوطنية المستقلة على غرار الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (الهايكا) وهيئة النفاذ للمعلومة.

ومن أبرز توصياتها التمسّك بالدفاع عن حرية الصحافة والتعبير واستقلالية الإعلام، ومساندة الصحفيين المسجونين والملاحقين قضائيًا والموجودين في المهجر وعائلاتهم، والتصدّي لكلّ أشكال التضييق والترهيب والتشهير والرفض القطعي لترهيب الصحافة والصحفيين عبر توظيف قوانين زجرية سالبة للحرية هدفها الترهيب والتخويف وقمع الفضاء العام، وإحداث لجنة دفاع عن الصحفيين المعتقلين والملاحقين.



وبخصوص الأوضاع المهنية والاجتماعية لعموم الصحفيات والصحفيين، فمن أبرز التوصيات الواردة في اللائحة المهنية هي مقاومة التشغيل الهش والاستغلال داخل المؤسسات الإعلامية، والدفاع عن حق الصحفيين والمراسلين والمتعاونين المستقلين ومكلفي الإعلام في العقود القانونية والأجور المنتظمة والتغطية الاجتماعية، وتسوية وضعياتهم وإدماج المستحقين وفق القانون، والدفاع عن استقلالية المؤسسات الإعلامية العمومية والخاصة والجمعياتية والمستقلة، والتصدي للتدخل في الخطّ التحريري، وتعزيز دور الإعلام في الرقابة على السلطة وكشف التجاوزات وضمان حقّ المواطن في المعلومة، وإعداد استراتيجية وطنية لإنقاذ قطاع الصحافة والإعلام واستدامته، تشمل إصلاح التشريعات، وتطوير الإعلام العمومي، ودعم الإعلام الجمعياتي والمستقل، وتشجيع المبادرات الجديدة، وتوفير تمويل شفاف ومستدام ومواكبة التحول الرقمي.

من السجن: رسالة محمد اليوسفي!

رغم ما مثّلته حيثيات إيقاف الصحفي ورئيس تحرير موقع الكتيبة محمد اليوسفي بتاريخ 04 سبتمبر2026 من صدمة عند الصحفيين نظرا لأنّ منطلق عملية إيقافه متأتية من تدوينة تحريضية نشرتها ضدّه صحفية وعضو مكتب تنفيذي موسّع صلب النقابة ثم إيداعه السجن رغم حالته الصحية الحرجة، إلاّ أنّ رسالته التي وجّهها حصرا لأشغال المؤتمر لم تقرأ إلاّ وسط ضجيج من رفض الإنصات إلى محتواها ثمّ انسحابهم من قاعة أشغال المؤتمر، مقابل تصفيق حار ورفع شعارات حول الصحافة الحرة من صحفيين آخرين.

وقد أكّد اليوسفي عبر رسالته، أنّ المؤتمر المنعقد يمثّل فرصة للتأكيد بأنّ الصحافة ليست وظيفة خاضعة للتعليمات بل هي مهنة مستقلة وسلطة رقابية تضطلع بدورها في كشف الحقائق مساءلة أصحاب القرار وتوثيق الانتهاكات وإتاحة المجال أمام مختلف الأصوات للتعبير عن آرائها ومواقفها.

كما أشار اليوسفي أنّ المؤتمر قد انعقد في ظرف سياسي وحقوقي ومهني بالغ الصعوبة تتراجع فيه الضمانات الديمقراطية وتتّسع فيه دائرة التضييقات على الأصوات الحرّة والمستقلة وقد انعكس هذا المناخ مباشرة على قطاع الصحافة من خلال تصاعد الملاحقات القضائية والتضييقات الأمنية وحملات التشويه والتحريض وما رافقها من مساس بحرية الصحافة واستقلالية وسائل الإعلام والحقّ في النفاذ إلى المعلومة فضلا عن تهديد ضمانات المحاكمة العادلة وقرينة البراءة ولا تقف تداعيات هذه الانتهاكات عند حدود الصحافيات والصحفيين بل تطال حق التونسيين والتونسيات في إعلام مستقل ومتعدّد.

ورغم أنّ المؤتمر المنعقد لم يكن له رهان انتخابي على غرار المؤتمرات السابقة نظرا لضعف عدد الترشّحات لعضوية المكتب التنفيذي الجديد، إلاّ أنّ المناخ العام لم يكن مناخا عاديا أو كما في السابق، فهذه المنظومة الفاشية التي نسفت جميع الحقوق والحريات والمكتسبات، تعادي بشكل لافت حرية الصحافة والتعبير وتهرول عبر ترسانة قانونية جائرة إلى ملاحقة الصحفيين قضائيا وأمنيا وعمدت إلى الزجّ في السجن في حقّ صحفيين وإعلاميين، ورغم مجمل القضايا التي تمّ طرحها أثناء النقاش العام من مشاكل مهنية واقتصادية وضرب لحرية الصحافة، وهو ما يطرح بشكل ملحّ وعاجل على المكتب الجديد أن يكون في مستوى الانتظارات، فالنضال والدفاع عن الحقوق المهنية للصحفيات والصحفيين لا يعني بالضرورة التخلّي عن دور النقابة في رفع صوتها عاليا ودون مواربة والتنديد بتعمّد المنظومة الفاشية إلى اعتماد سياسة السجن ومواصلة ممارسة الانتهاكات والترهيب والملاحقات المسلّطة على منظوريها بسبب صفتهم الصحفية بتعلّة إمكانية التفاوض أو فتح باب التفاوض والحال أنّها منظومة لا تفاوض حتّى نفسها.

جيهان اللواتي

أيُّ صحافةٍ نريد:
صحافة تُسائل السلطة أم صدى يجمّل الاستبداد

يعيش المشهد الإعلامي التونسي اليوم شأنه شأن مختلف الساحات الإعلامية في العالم في ظل إعادة تشكُّل منظومة الاتصال كليًا مخاضًا عسيرًا وتحدياتٍ عميقة. غير أن جذور هذه الأزمة لا تُختزل في التسارع التكنولوجي المتلاحق ولا في هيمنة الخوارزميات وتمدد منصات التواصل الاجتماعي على حساب المتابعين بل هي في أصلها أزمةٌ تمسّ جوهر الوظيفة الديمقراطية للإعلام وتطرح سؤال التأسيس من جديد أيّ صحافةٍ نريد؟ في بلدٍ يُعاني وطأة الرأسمال الريعي واستبداد السلطة المناهض لحرية الإعلام؟ وأيّ صحفيٍّ قادرٌ اليوم على حمل هذه الرسالة النبيلة رغم ما تتطلبه من تضحياتٍ وجسيم المسؤوليات؟

أمام تضافر الضغوط السياسية وسيطرة رأس المال الذي لا يرى في وسائل الإعلام سوى أداة نفوذ أو استثمار عابر يُصبح البحث عن إجابةٍ جادة لهذا السؤال ضرورةً وجودية لا ترفًا فكريًا وإن الإجابة الواعية تبدأ من تفكيك منظومة الهيمنة الاقتصادية والسياسية التي أفرغت الصحافة من قيمها الأخلاقية والاجتماعية والثقافية وتحويل العديد من منابرها إلى أدوات للتوجيه والتسويغ بدل أن تكون منارات للتوعية والتحرر والرقابة ومساءلة النفوذ.

ولعلّ المدخل الأساسي لهذه المعركة يكمن في مراجعةٍ مفهومية جذريّة لمبادئ العمل الصحفي ذاته فالصحافة ليست مجرد «سلطة رابعة» تضاف إلى السلطات التقليدية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) لتجميل الواجهة الديمقراطية بل هي في جوهرها «سلطة مضادّة» تستمد شرعيتها من رقابة السلطة ومساءلتها لا من مهادنتها وهذا الفارق ليس مجرد ترفٍ لفظي بل هو اختلاف جوهري في الرؤية والوظيفة والممارسة يحدد موقع الصحفي من مراكز القرار ورسم حدود استقلاليته.

وإن كنا ندرك تنوّع أنماط الصحافة وتعدد توجهات الصحفيين فإن انطلاقنا ينبع بوضوح من التزامنا بصحافةٍ تقف في وجه الجور والاضطهاد والاستغلال وبصحفيٍّ يتخذ من الكلمة والصورة والفكر وسيلة للنضال من أجل تقدم مجتمعه ووطنه ومن هذا التعريف نؤكد أن الصحافة إما أن تكون ديمقراطية وتقدمية أو لا تكون.

فخّ الترويض والانسجام الرسمي

إن ترسيخ مقولة «السلطة الرابعة» في الذهنية المهنية والعامة يُعطي انطباعًا مضللًا يصور الصحافة جزءًا من هيكل الحكم أو ذراعًا مكملة لمؤسسات الدولة. وهذا المفهوم التقليدي يؤول بالصحافة تدريجيًا إلى الاحتواء والتدجين إذ يربط وجودها بمدى خدمتها للاستقرار الرسمي وحراستها للحدود التي ترسمها القوى السياسية والمالية.

وحين تصبح الصحافة حلقةً في سلسلة المنظومة الرسمية تفقد استقلاليتها الحقيقية وتتحول بعلمٍ أو بغير علم من كشف الحقيقة ومساءلة السلطة إلى تبرير السياسات القائمة وترويج شرعيتها وقد أدى هذا الانزلاق إلى أزماتٍ متراكمة تجلت في مظاهر عدة:

الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية: تفشي عقود العمل المؤقتة والمهتزة التي تجعل الأمان الوظيفي سيفًا مسلطًا على الأقلام الحرة فالصحفي المحروم من الاستقرار الاجتماعي والتأمين الصحي يتحول قلقه المعيشي اليومي إلى رقابةٍ ذاتية أشد فاعلية من أي رقابة رسمية مباشرة.

تدجين الخطاب وتسطيح المضمون: غلبة التوجيه والخطاب الدعائي على حساب الصحافة الاستقصائية والتحليل العميق وتراجع التقصي الجاد لصالح محتوى استهلاكي سريع يُلبي الإثارة الوقتية على حساب حق المواطن في المعرفة الشاملة والواعية.

أزمة المصداقية وفقدان الثقة: اتساع الفجوة بين المواطن والمؤسسات الإعلامية (العمومية والخاصة) التي فقدت مصداقيتها بتحولها إلى صدى لرغبات الممولين وأصحاب النفوذ مما فسح المجال لتفشي الشائعات والمعلومات المضللة.

تفكك النسيج النقابي: اختزال الصحفي في موقع الأجير الخاضع يُضعف قدرته على التنظيم والتضامن الجماعي مما يحول الهياكل النقابية إلى كيانات شكلية تعجز عن فرض التوازن وحماية كرامة المهنة واستقلالها.

بوصلة «السلطة المضادة»: رقابةٌ واعية لا مرآة مجمِّلة

إن العودة إلى مفهوم «السلطة المضادة» بوصفه المرجع التأسيسي يعني أن الوظيفة الطبيعية للصحافة هي المراقبة والمساءلة وتعديل المسار كلما انحرفت السلطة بشتى أشكالها السياسية والمالية والاجتماعية عن خدمة المصلحة العامة. فالصحافة وجدت لتكون أداة نقدٍ وتنبيه لا مرآةً تُجمّل الواقع أو صدى يتردد خلف القرارات الرسمية.

إن الرؤية النقابية الجادة ترفض اختزال أزمة القطاع في جوانبها التقنية أو الشكلية وتضع الاستقلالية التحريرية في صدارة الأولويات مقترنةً بالضرورة بحماية الحقوق المادية والمعنوية للصحفيين فالارتباط بين الحرية التحريرية والأمان الاجتماعي ارتباطٌ وثيق إذ لا يمكن لصحفيٍّ يعاني التهميش والتهديد المعيشي تحت مقصلة الخوف أن يمارس دور الرقابة والمساءلة بالكفاءة والجرأة المطلوبة.

ومن هنا تتشكل المقولة الجوهرية التي ينبغي أن تكون ميثاقًا لكل صحفي حر.

لا حرية للصحافة ولا دور حقيقيًا للسلطة المضادة دون صحفيين أحرار ومتمسكين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

فالحرية الصحفية ليست مجرد نصوص دُستورية أو شعارات نظرية بل هي بناء متكامل يتطلب توفير الشروط المادية والمؤسسية التي تمكّن الصحفي من أداء رسالته دون خوفٍ من التجويع أو الفصل التعسفي أو الملاحقة القضائية.

الثوابت التأسيسية للصحافة التي نريد

بناءً على هذا التعريف يمكن تحديد المبادئ الأساسية التي يجب أن ترتكز عليها الصحافة الحرة:

التحرر من الهيمنة المالية والوصاية الرسمية: تفكيك الاحتكار الإعلامي ووضع قواعد شفافة لتمويل المؤسسات تضمن التعددية وتُبعد الوصاية الرسمية والابتزاز المالي مع سن تشريعات صارمة للكشف عن مصادر الدعم وإحداث صناديق دعم عمومية مستقلة تُدار بالشراكة مع أهل القطاع والمجتمع المدني.

الأمان المهني والاجتماعي: تحويل مناهضة التشغيل الهش إلى التزام تشريعي يضمن أجورًا عادلة بتطبيق الاتفاقية المشتركة ويمنع الطرد التعسفي ويوفر التغطية الصحية والحماية الشاملة للصحفيين فالاستقرار الوظيفي هو الضمانة الأولى لاستقلالية الخط التحريري.

الالتزام بأخلاقيات المهنة: مواجهة التسطيح والإثارة بالاعتماد على الصحافة الاستقصائية الرصينة والتدقيق الصارم في المصادر والمعلومات والانحياز الكامل لحق المجتمع في المعرفة فالمهنية العالية هي سر المصداقية.

البناء النقابي والتضامن الميداني: توحيد الجسم الصحفي حول قضاياه المشتركة عبر عملٍ نقابي مستقل وقوي قادر على الدفاع عن الحقوق ومواجهة الانتهاكات والضغط للوصول إلى تشريعات تحمي المهنة وأبنائها.

التحرر من الاستبداد والتمسك بالمناخ الديمقراطي: إن ممارسة صحافة جادة وناقدة تظل رهينة توفر بيئة سياسية ديمقراطية تُحترم فيها الحريات فالاستبداد هو العدو الأول للإعلام الحر إذ يُكبل الصحفيين بين السجن أو الهجرة أو الخوف أو البطالة ومن هنا فإن نضال الصحفيين للتحرر والنهوض بمهنتهم هو جزء لا يتجزأ من نضال المجتمع التونسي بأسره من أجل الحرية والكرامة.

ويتطلب هذا المسار النقابي والمهني المستقل العمل اليومي على كبرى الملفات:

– إطلاق سراح الصحفيين المعتقلين وإيقاف الملاحقات ضدهم

– توفير ظروف عمل وعيش لائق للصحفيين

– احترام استقلالية الخط التحريري وتفعيل الهياكل التعديلية المستقلة (مثل "الهايكا")

– إلغاء كافة النصوص والقوانين المقيدة لحرية التعبير والإعلام وفي مقدمتها المرسوم 54

خيار الوعي أو الاندثار

إن المعركة اليوم ليست مجرد صراعٍ بقاء لمؤسسات إعلامية تقليدية أو حنينٍ للصحافة الورقية في عصر الرقمنة بل هي معركة استعادة المعنى التأسيسي والنبيل لرسالة الصحافة بوصفها سلطة مضادة ووظيفة مجتمعية وثقافية قبل أن تكون نشاطًا تجاريًا.

فإما صحافةٌ حرة استقصائية جريئة منحازة لقضايا الشعب وحقوقه ومحمية ببنَى نقابية وحقوقية صلبة تقيها الابتزاز والضغوط... وإما بوقٌ إعلامي يفرغ المهنة من قيمتها الأخلاقية والتاريخية.

إن القرار بأيدي الصحفيين والصحفيات إما الحرية والكرامة المهنية وإما الاندثار.

علي الجلولي

شهرا بعد العودة:
الأوضاع التربوية، إلى أين؟

يلاحظ العديد من المتابعين ما بلغته الأوضاع التربوية في بلادنا من تدهور طال كل المستويات بما عمّق القناعة الواسعة بطبعها منذ سنوات بكون قطاع التربية والتعليم هو قطاع مأزوم وتنعكس على ملامحه كل مظاهر الأزمة العميقة والشاملة التي تهز البلاد.

لقد انتظمت في أغلب جهات البلاد تحركات احتجاجية في المؤسسات التربوية التي تشهد أوضاعها انحدارا رهيبا، وتراوحت الاحتجاجات بين إمضاء العرائض التي عادت بقوة إلى قاعات الأساتذة والمعلمين إلى الإضرابات بساعة أو ساعتين إن على صعيد مؤسسة واحدة أو على مستوى محلي مثلما انتظم في قطاع التعليم الثانوي بجهة السواسي من ولاية المهدية. ولم يقف الاحتجاج على المدرسين ونقاباتهم، بل تحرك التلاميذ وخرجوا إلى الشارع في مدينة قابس، أو رفعوا لافتات تعبر عن شواغلهم ومطالبهم في إعدادية ابن خلدون بالصخيرة (ولاية صفاقس). وبطبيعة الحال فإن الجامع بين تحركات مجمل الفاعلين التربويين هو الاحتجاج على ما بلغه المرفق التربوي من تدهور طال البنية الأساسية وضعف الموارد البشرية وتصاعد الاكتظاظ، فضلا عن الخلل البنيوي المريع لمنظومة المناهج والمضامين والتقييم والضوارب والزمن المدرسي، وما لحق الحق التربوي من ضرب ممنهج وتصفية مدمرة أصبحت لا تحتاج الى استعراض أرقام ولا معطيات.

ويتجه رأي غالب في الوسط التربوي وفاعليه أن "السيل بلغ الزبى" وبلغت المدرسة العمومية حالة فاقعة وقصوى في التدهور والسوء، فأن يدرس الأستاذ أكثر من 20 ساعة أسبوعية وان يتجاوز عدد تلاميذ الفصل الواحد 50 تلميذا، فهذا لوحده مؤشر قُصوي (indice extrême) على ولوجنا مرحلة اللاتربية، أو اللامعنى في التربية. هذه الأرقام لا تهم مدارس غزة المنكوبة، ولا مدارس منطقة البحيرات الإفريقية المحرومة من ثروات بلدانها التي تحكمها مباشرة الشركات الاحتكارية. إنها تهم المؤسسة التربوية العمومية في بلادنا هذه الأيام. والأمر لا يهم مدارس الهامش والمناطق الداخلية والمحرومة، بل يشمل كل المؤسسات في كل الجهات بما فيها العاصمة والشريط الساحلي التي يظن البعض واهما أنها محظوظة. بالتوازي مع ذلك نشرت وزارة الإشراف منذ أيام نتائج الدراسة الميدانية حول الظواهر المستجدة في الوسط المدرسي وهي نتائج فظيعة فيما يهم استيطان ظواهر العنف والإدمان بأنواعه وفي مقدمته الذي يهم المخدرات، ومزيد استفحال التسرب والفشل والهدر المدرسي، وأيضا الانتحار ومحاولاته، وكذلك الحرقة التي أصبحت تستقطب فتيانا وفتيات من المدارس الإعدادية. هذا وتنشر نقابات الأسلاك التربوية أرقاما مريعة حول هبوط نسب التأطير التي تهم القيمين والأخصائيين النفسيين ومستشاري الإعلام والتوجيه المدرسي والجامعي، كما تشكو المؤسسات التربوية الآن من نقص كبير يمس هيئة التسيير الإداري أي المديرين والنظار والقيمين العامين سواء بسبب الإقالات الواسعة أو خاصة بسبب العزوف الكبير عن قبول التكليف الإداري بمقتضى حجم الخلل في الشروط والمقتضيات التي تهم تحمل هذه المسؤوليات.

واقع المدرسة: أزمة أم تأزيم؟

لا شك أن المدرسة تعيش أزمة كنتيجة موضوعية لتواصل خيارات اقتصادية واجتماعية نيوليبرالية وضعت في أولوياتها تصفية المرفق العمومي وضرب الخدمات الاجتماعية ومن بينها التعليم الذي ظل يُنظر إليه باعتباره عبئا وقطاعا غير منتج ومكلف، والنتيجة طبعا لا يمكن أن تكون إلا أزمة عميقة وبنيوية. لقد وضعت الدولة بعد 1956 استثمارات هامة لتشييد المدرسة العمومية التي تمكنها من حاجياتها من الإطارات والموظفين واليد العاملة المختصة والماهرة، ولأجل ذلك وصل نصيب ميزانية وزارة التربية والتعليم إلى 40% ردحا هاما من عقد الستينات. وحين حققت حاجتها من ذلك في منتصف السبعينات بدأت مكانتها تتراجع تدريجيا عند الدولة ويظهر ذلك من نصيب الوزارة من الميزانية العامة، وانعكاسات ذلك على موقع المؤسسة التربوية وأدائها لا يمكن أن يكون إلا سلبيا، فبدأت منزلة المدرسة في التقهقر ثم التدهور وهو ما بلغ ذروته في ثمانينات وخاصة تسعينات القرن المنصرم. ولم ينعكس هذا الوضع على الجوانب المادية التي تهم البنية الأساسية بل طال أيضا وضعية المربين التي أصبح مرجعا في سوء الحال المادي والمعنوي. يتظافر كل ذلك مع التدمير المضمر للمضامين والمناهج التي بقيت جامدة وعفا على العديد منها الزمن، فآخر "تعديل" للبرامج تم سنة 2005 وشمل بعض المواد. وللعلم فان بعض المواد لازالت تعتمد نفس المسائل والمحاور منذ بداية التسعينات، وبقيت التعديلات هنا وهناك مناسباتية وجزئية وتهم دروسا بعينها بالتنقيح أو الإلغاء في انتظار "إصلاح" لم يحن أوانه. وفي الوقت الذي شهد العالم تحولات جذرية على مختلف الأصعدة بما فيها ما يهم المعرفة والمناهج، فإن مدرستنا لازالت أسيرة جمود لا يكسره إلا "تجديد" اتجهت له همّة هذا المدرس أو ذاك المتفقد. وللعلم فان النظام التأديبي المعتمد في الإعداديات والمعاهد فهو يعود إلى سنة 1991، ولازال القانون الإطار الذي يؤطر التربية والتعليم هو القانون التوجيهي الصادر في جويلية 2002. وفيما بذلت النقابات مجهودات جبارة لا للمطالبة بالإصلاح فحسب بل تقدمت بورقات ونظمت أياما دراسية حول مختلف أوجه الحياة التربوية، فإن السلطة وخاصة بعد الثورة ظلت "مرعوبة" من الملف الذي تحول إلى مجال استقطاب ظلامي/نيوليبرالي مرتبط بمنظومة الحكم التي عوضت الدكتاتورية. وبقي الوضع على حاله مع قيس سعيد الذي بعث مفتتح هذا العام "المجلس الأعلى للتربية" منزوع الصلاحيات وذي التركيبة المعينة والغير ممثلة، والذي يتداول على رئاسته وزراء بحسب العمر، بما عمق قناعة لدى لفيف واسع من المربّين بالرجاء ألا يشتغل هذا المجلس على أي ملف، فالمنطق الشعبوي لن يُصلح بل سيفسد ويعمق أزمة المأزوم ويقضي على ما بقي من مكاسب المدرسة العمومية.

لصالح من يتّم تدمير المرفق التربوي العمومي؟

مقابل التدهور المريع الذي تشهده المدرسة العمومية، ينتصب في الضفة المقابلة قطاع خاص بدأ في السنوات الأخيرة يأخذ شكلا جديدا يختلف عن "المدارس الحرة" للعقود الفارطة والتي ارتبطت بالفشل الدراسي والبحث عن فرصة أخرى للنجاح من قبل بنات وأبناء الطبقات الشعبية والفقيرة. أما التعليم الخاص الذي بدأ في البروز مؤخرا فهو بمواصفات (hight school) وهو الذي يستقطب جمهورا مخالفا إذ يتجه إلى الطبقات والفئات الميسرة والقادرة على الدفع والى التلاميذ المميزين (أي بمستوى نموذجي niveau pilote). لقد أصبح هذا التعليم الذي يمتد من التعليم الماقبل مدرسي وصولا إلى الجامعة، أصبح يستقطب أعدادا متصاعدة وأصبح منافسا جديا للتعليم العمومي وأصبح يسجل حضوره بقوة متنامية في الامتحانات الوطنية أي امتحان السيزيام والنوفيام والبكالوريا، وهو منافس جدي في المراتب الأولى بما في ذلك البكالوريا إذ نال القطاع الخاص المرتبة الأولى وطنيا في شعبة الاقتصاد والتصرف، وهو ما سيتعمق في السنوات القادمة انطلاقا من المؤشرات الحالية في القطاعين. وللعلم فإن القطاع الخاص يحوز إمكانيات مادية ولوجستية وبيداغوجية ضخمة جدا إذ يمتلك آخر صيحات المخابر والقاعات المختصة والمكيفة والخدمات المدرسية الراقية، كما أنه يحوز الرعاية السياسية والإدارية من الدولة، وهو قطاع فالت عموما عن الرقابة بما فيها البيداغوجية من ذلك أن أغلب هذه المؤسسات لا تتقيد بالمقررات الرسمية في التدريس خلافا للقوانين ولكراس الشروط الخاص، ففي سنوات المناظرات (السيزيام والنوفيام) تكتفي هذه المؤسسات بتدريس مواد التناظر على يد أفضل الأساتذة وخاصة المتقاعدين منهم وبأعلى الأجور وذلك من أجل افتكاك أكثر ما أمكن من المواقع في الإعداديات والمعاهد النموذجية، وذلك مقابل مبالغ سنوية مشطة. ولا تكتفي هذه المؤسسات الخاصة بذلك بل هي تستعمل كل الأساليب لاستقطاب التلاميذ المتفوقين من المؤسسات العمومية كآلية من آليات الدعاية. إن هذا القطاع الطفيلي يدور حول معجم الاستثمار الذي أصبح يستقطب جزءا من العائلات التونسية حتى متوسطة الحال التي تقوم بكل التضحيات من أجل تدريس أبنائها في هذه المؤسسات ذات الأفق والتي تستمد مشروعية وجودها وصعودها من أزمة المدرسة العمومية وسقوطها المدوي الذي يشارف الانهيار، وهو حال المرفق الاجتماعي العمومي في الصحة والنقل والسكن...

إن تأزيم حال المدرسة العمومية لا يستفيد منه إلا مصاصي الدماء من الخواص الذي يكدسون الريع. لذلك يُجهض أي مسعى للإصلاح من طرف الطبقات التي تحكم فعليا البلاد وتتحكم في مجمل المنظومة السائدة التي سلعنت كل شيء بما فيه التعليم.

إن نضالا عنيدا يجب أن يخوضه المربون، ومن خلالهم كل قوى التقدم دفاعا عن تعليم عمومي راقي، عقلاني، ديمقراطي ومجاني. ودفاعا عن مؤسسة تربوية للمربين بمختلف فاعليهم لا مؤسسة تريد السلطة تسييرها بعصا القمع مثلما صار في إعدادية الحرايرية يوم 14 أكتوبر حين هددت المندوبية الأساتذة النقابيين بدعوة الشرطة لإخراجهم من قاعة الأساتذة.

رشيد سوايح

مطمور روما... والجوع للكروما!

تعاني تونس عجزاً هيكلياً، ومزمناً، ومتنامياً. خمس كلمات تختزل مأساة بلد أطعم ذات يوم إمبراطورية بأكملها، ليجد نفسه اليوم يرهن سيادته الغذائية ولقمة عيش مواطنيه وراء البحار. إنها المفارقة الصارخة والتناقض الموجع الذي صاغه الأجداد في مَثل شعبّي يقطر مرارة: "مطمور روما، والجوع للكروما!"؛ صرخة جيل يرى الأرض التي فاضت بالقمح والغلال، تضيق اليوم بأهلها وتخنق رقابهم الأزمات الطاحنة وطوابير الخبز اليومية، في ظل تبعية غذائية كشفت العولمة المتوحشة والحروب الإقليمية عوراتها.

لقمة التونسي الأسيرة.. أرقام تفضح التبعية

تُشكل الحبوب العمود الفقري الحقيقي لـ"الأمن الحيوي" للتونسيين، فهي ليست مجرد سلعة غذائية، بل هي أساس السلم الأهلّي. فالإحصائيات تكشف أن الحبوب تمثّل 4% من مجمل نفقات العائلات التونسية، لكنها في المقابل تؤمّن 49% من السعرات الحرارية و51% من البروتينات التي يستهلكها التونسي يومياً. لقد بلغ استهلاك الفرد الواحد من الحبوب ومشتقاتها 174.3 كغ سنويا - وهو ما يعادل ضعف المعدل العالمي البالغ 70 كغ - يلتهم منها التونسي 73 كغ من الخبز المصنوع في المخابز.

هذا النمط الاستهلاكي المفرط ليس سلوكاً عفوياً، بل هو نتاج عقود من السياسات الحكومية التي وجهت النمط الغذائي نحو العجين لتغطية ضعف القدرة الشرائية؛ ما جعل تونس في خانة البلدان "النامية" التي تشير الدراسات إلى أنها الأكثر استهلاكاً للحبوب، وفي الوقت نفسه، الأقل إنتاجاً لها. هذا الخلل البنيوي يجعل الميزان التجاري الغذائي ينزف باستمرار؛ حيث تمثل واردات الحبوب (من قمح صلب، وقمح ليّن، وشعير، وذرة) 50.8% من جملة الواردات الغذائية للبلاد، بكلفة باهظة بلغت 4552.3 مليون دينار (من إجمالي 8954 مليون دينار كفاتورة غذائية إجمالية). إن الحبوب وحدها تبتلع نصف ميزانية الغذاء وتستنزف مخزون البلاد من العملة الصعبة، مما يجعل العجز التجاري عجزاً هيكلياً مهدداً للاستقرار المالي للدولة.

تقلبات المناخ والقمح الليّن.. التنازل عن السيادة

إن الإنتاج الزراعي التونسي بات رهينا لتقلبات مناخية حادة تجعله من أكثر الأنشطة الفلاحية كابوسية وتذبذباً؛ إذ تتأرجح المحاصيل صعوداً وهبوطاً بحسب التهاطلات، بفوارق واسعة بين سنوات الوفرة وسنوات الجفاف. وتكفي مقارنة عقد كامل (2015-2025) لفهم هذا التخبط، حيث شهدت المواسم أقسى فتراتها في موسم 2022-2023 الذي صُنّف كالأسوأ على الإطلاق؛ إذ ضرب الجفاف الحاد البلاد لينهار الإنتاج الإجمالي إلى 5.3 مليون قنطار فقط مقارنة بـ 17.9 مليون قنطار في الموسم السابق. وفي مفارقة موجعة، تزامنت هذه الكارثة المناخية مع الحرب الروسية الأوكرانية التي أشعلت الأسعار العالمية، ليرتفع السعر المرجعي للقمح الصلب محلياً من 80.5 دينار إلى 118.7 ثم إلى 136.9 دينار للقنطار عام 2023؛ فكانت الأسعار في قمتها تاريخياً بينما كانت الحقول خاوية على عروشها!

وإذا كانت المواسم اللاحقة قد شهدت انفراجا طفيفاً بفضل تحسن الأمطار، حيث سجل موسم 2024-2025 إنتاجاً بلغ 19.8 مليون قنطار، وحافظ موسم 2026 على استقرار نسبي للإنتاج بزيادة 20% عن معدل السنوات الخمس الماضية بفضل غيث ديسمبر 2025)، وثبّت ديوان الحبوب تجميع حوالي 11 مليون قنطار (منها 8.1 مليون قنطار قمح صلب)؛ فإن هذا الانتعاش يبقى مسكناً مؤقتاً لا يخفي العجز الحقيقي.

هذا العجز يتجلى بوضوح في "القمح اللين" (المستعمل في صناعة الخبز)، والذي يمر بأزمة هيكلية أعمق بكثير من مجرد جفاف عابر. لقد تخلت تونس عبر العقود الماضية عن إنتاجها الوطني من القمح اللين، وانهارت مساحاته المزروعة من 119 ألف هكتار في موسم 2000-2001 إلى 31 ألف هكتار فقط، لتترك البلاد مكشوفة تماماً ورهينة للاستيراد من روسيا وأوكرانيا. وحتى عندما تجود الأرض بمردود استثنائي كما حدث في 2024-2025 (25.26 قنطار/هكتار)، فإن المساحات المتبقية تظل قاصرة عن تلبية الطلب المتزايد، مما يضطر الدولة لخوض مناقصات دولية مستمرة للاستيراد لإطعام شعبها، وآخرها المناقصة الحالية – الموعد النهائي لتقديم عروض الأسعار 27 أوت المنصرم - لشراء 100 ألف طن من القمح.

معضلة الدعم والتهريب: ومما يوجع أكثر، أن هذه الحبوب المستوردة بالعملة الصعبة تذهب لتمويل صندوق دعم يلتهم ملايين الدينارات سنوياً، حيث لا يستفيد منه المواطن البسيط وحده؛ بل يتسرب جزء كبير من هذه المواد المدعمة (كالفرينة والسميد والمعجّنات) عبر مسالك غير قانونية نحو قنوات التهريب عبر الحدود أو يستغل في غير محلّه (كالنُزل والمصانع الكبرى ومحلات المرطبات)، مما يعني أن تونس تقترض بالعملة الصعبة لتثقل كاهل ميزانيتها، ثم يذهب عرق إنتاجها تهريباً خارج حدودها أو مغنما في جيوب المضاربين.

ضرب الإنتاج من الجذور.. أزمة البذور وتهرّم الريف

إن السياسات الزراعية المتبعة تضرب منظومة الإنتاج في الصميم، وتبدأ المأساة من نقطة الانطلاق: البذور الممتازة. ففي تصريحات رسمية صادرة عن ديوان الحبوب، تبين أن حاجيات البلاد من البذور تقدر بنحو 420 ألف قنطار، في حين لا يتجاوز ما يتم تجميعه 278 ألف قنطار فقط. هذا النقص الفادح يضع الفلاحين – وخاصة الصغار منهم – في مأزق حاد، ويجبرهم على زراعة قموح استهلاك غير مراقبة وغير معالجة (تُعرف محلياً بـ"الزريعة المخبأة")، مما يتسبب في تدهور جيني للمحاصيل وتراجع مطرد في المردودية من سنة إلى أخرى، ويعمق الفشل من البداية.

وعلى الجانب الآخر، يواجه القطاع الفلاحي تهرماً مفزعاً وخطيراً لليد العاملة. إن الشباب يهرب من الأرض بسبب غياب الآفاق، ومعدل عمر الفلاح التونسي اليوم يفوق 50 سنة، في حين أن 6% فقط من الفلاحين تقل أعمارهم عن 35 سنة.

التمويل البنكي المقيد والمنبوذ: يضاف إلى ذلك عزوف المنظومة البنكية التونسية عن تمويل صغار الفلاحين؛ حيث تُصنف القروض الفلاحية كقروض "عالية المخاطر". الفلاح البسيط يجد نفسه محاصراً بين شح التمويل لشراء الأسمدة والمعدات، وبين غياب التغطية الاجتماعية والصحية الشاملة في الأرياف، مما يحوّل مهنة الفلاحة من قطاع استراتيجي جاذب إلى حكم



شاق بالفقر تتوارثه الأجيال، ويدفع بالشباب إلى قوارب الهجرة السرية أو النزوح العشوائي للمدن.

خارطة طريق لاسترداد السيادة

إن استمرار هذا النزيف هو جريمة في حق التاريخ والمستقبل، ولا يمكن الخروج من "الجوع للكرومة " إلا بثورة هيكلية وجذرية في السياسات الزراعية في كنف برنامج الديموقراطية الشعبية.

– **تثبيت سكان الأرياف:** الحدّ من نزيف الهجرة الداخلية من خلال دعم المزارعين الشبان، وتوفير خطوط تمويل استثنائية (قروض ميسرة دون شروط تعجيزية) لإعادة إحياء الأرض وتحديثها وإسناد أراضي الدولة غير المنتجة للشباب في شكل تعاونيات.

– **فك العزلة عن الوسط الريفي:** تقريب الخدمات الأساسية من صحة، وتنمية، وتعليم، وبنية تحتية، ليرى الفلاح في أرضه موطناً للكرامة لا مكاناً للنفي والتهميش.

– **ضمان سوق آمنة للمنتوج:** تفعيل آلية "الأسعار المجزية والمتحركة" التي تواكب بدقة غلاء المعيشة وأسعار المدخلات الزراعية (كالفسفور والأسمدة والمحروقات)، مما يوفر مداخيل محترمة ومستدامة تحمي الفلاح من الشح وتقلبات السوق.

– **تقصير سلسلة الوسطاء:** ضرب شبكات السماسرة والمضاربين عبر الرقابة الصارمة وتطوير مسالك توزيع مباشرة من المنتج إلى المستهلك.

– **التحول الشامل في منظومة الدعم:** العزوف التدريجي عن منظومة "الدعم عند الاستهلاك" التي تشجع على التبذير وتفتح أبواب الفساد والتهريب، واستبدالها بحوكمة صارمة تعتمد الدعم المباشر عند الإنتاج. إن توجيه ميزانيات الدعم مباشرة للفلاح عبر رصد منحة إنتاج مجزية لكل قنطار مجمّع، وتوفير البذور الممتازة والأسمدة بأسعار تفاضلية، هو الكفيل الوحيد بتحفيز الفلاحين على توسيع مساحات زراعة القمح اللين والصلب على حد سواء.

إن تونس لا تنقصها الأرض، ولا ينقصها الرجال، بل تنقصها الإرادة السياسية والسيادة الوطنية الحقيقية. لن نتحرر من التبعية ومهانة البحث عن القروض لشراء الخبز، إلا إذا استعدنا وعينا بأن الأمن الغذائي هو الوجه الآخر للأمن القومي، ليعود "مطمور روما" ليطعم أهله أولاً، ويدفن شبح الجوع الذي بات يهدد رقاب الجميع.

جيلاني الهمامي

عودة التضخّم للارتفاع وحقيقة الأسعار في تونس

سجلت نسبة التضخم في تونس أواخر شهر سبتمبر ارتفاعا بحوالي نقطة (0.8%) لتصل إلى ما يقارب 6% (5.6%) وليؤكد النسق التصاعدي الذي انطلق منذ بداية هذا العام. تاريخيا بلغت نسبة التضخم أوجها سنة 2023 وفاقت حدود الـ 10% ثم استمرت في التراجع حتى بداية هذه السنة لتعود إلى الارتفاع توالي من 4.8% في جانفي الماضي إلى 5.1% في ماي ثم 5.4% في جويلية وأخيرا 5.6% في سبتمبر حسب الأرقام الرسمية (أرقام مركز الإحصاء الوطني).

هذا النسق التصاعدي له مدلولات اقتصادية واجتماعية نحاول فيما يلي البحث فيها وتحليلها وتفسير انعكاساتها على ظروف عيش المواطن في تونس علاوة على الوضع الاقتصادي ككل.

الأسباب الحقيقية للتضخم

مما لا شك فيه أن عودة نسب التضخم للارتفاع لها أسبابها المباشرة والبعيدة ارتباطا بالأوضاع المحلية، الاقتصادية منها والمالية والاجتماعية، ولكن أيضا في علاقة بتطور الأحداث الدولية منذ اندلاع الحرب الإيرانية الصهيو-أمريكية خاصة.

قبل الدخول في الأرقام والتفاصيل دعنا نشير في البداية إلى أن السبب الرئيسي والحقيقي لظاهرة التضخم هو سبب هيكلي ويتمثل في ندرة الخيرات والبضائع في السوق أو بعبارة أخرى ضعف العرض نتيجة ضعف الإنتاج وليس السبب كما يدعي البعض ارتفاع الطلب الاستهلاكي مقارنة بالعرض. ومعلوم أن محدودية كميات المواد المعروضة في السوق تعود إلى محدودية الطاقة الإنتاجية لمختلف فروع الإنتاج في بلادنا (الفلاحي والصناعي والخدماتي) وسبب ذلك هو تقلص المجهود الاستثماري وغياب المشاريع الجديدة المنتجة من ناحية وارتفاع كلفة الإنتاج بالنسبة للمشاريع الموجودة. لذلك تكتسي ظاهرة التضخم طابعا هيكليا وتبدو أنها ظاهرة ملازمة لكل "الخطط التنموية" وكل الميزانيات السنوية. وطالما سيستمر الاستثمار في تراجع سيستمر الإنتاج محدودا وسيكون العرض في السوق ضعيفا وسيكون الطلب أكثر من العرض وبالتالي ستكون الأسعار في تصاعد دون توقف.

سبب آخر لا بد من الإشارة إليه وهو استيراد التضخم. ويعني ذلك ارتفاع استجلاب أسباب ارتفاع أسعار بعض المواد عن طريق توريد البعض أو توريد مدخلات صناعة بعض المواد الأخرى بحيث تكون كلفة الإنتاج عالية وهو ما يتسبب في ارتفاع الأسعار. وقد عرفت أسعار المواد الأولية والفلاحية والغذائية في الأسواق العالمية ارتفاعا جنونيا في السنوات الأخيرة تماما مثل المواد نصف المصنعة. وإلى جانب ذلك يساهم تدهور قيمة الدينار التونسي مقابل العملات الأساسية في سوق المعاملات بنسبة هامة في ارتفاع أسعار المواد المورّدة وبالتالي في كلفة الإنتاج.

هذه هي الأسباب الأساسية والحقيقية في تفاقم ظاهرة التضخم في اقتصاد غير منتج وضعيف الإمكانيات وغير قادر على تنمية البلاد باستقلالية عن مخططات الاحتكارات العالمية والقوى الهيمنية في العالم.

إلى جانب ذلك هنالك أسباب أخرى لا تقل أهمية، دائمة أو ظرفية، مثل الأسباب المناخية (الجفاف) ومشاكل التوزيع في السوق الداخلية (المضاربة والاحتكار الخ...) ومحدودية المواد الطبيعية محليا (النقص في المياه وارتفاع كلفة الري وتراجع إمكانيات إنتاج المحروقات الخ...) ومحدودية إمكانيات المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمثل العمود الفقري للنسيج الإنتاجي في البلاد.

كل هذه العوامل تجعل من التضخم ظاهرة مستمرة في الزمن وليس بوسع الاقتصاد التونسي التحكم فيها أو التغلب عليها ما لم تقع معالجة الأسباب التي أتينا عليها. وفي ظل ذلك ستعاني المقدرة الشرائية للمواطنين من تبعاتها إذ سيستمر مستوى الأسعار مثل ما يحصل في كل اقتصاد يتميز بالندرة والاحتياج (économie de rareté et de besoins).

حقيقة الأسعار في تونس

من جانب آخر لا بد من توضيح أن نسبة التضخم الرسمية التي تعلنها السلطة والدوائر الاقتصادية والإحصائية ليس هي النسبة الحقيقية التي يعيشها المستهلك التونسي. فبحسب أرقام المعهد الأعلى للإحصاء بلغت نسبة التضخم السنوي في شهر سبتمبر 5.6 % وهو أعلى مستوى تبلغه منذ أفريل 2025. ويعود هذا الارتفاع لما طرأ على مؤشر أسعار أهم مواد وأبواب الاستهلاك الأساسي كالآتي:

– لحوم الدّواجن بـ 16.5%
– الفواكه الطّازجة بـ 16.3%
– لحوم الضّأن (العلوش) بـ 14.6%
– اللحم البقري بـ 13%
– الخضر الطّازجة بـ 12.9%
– الأسماك 10.4%
– الملابس والأحذية 9.2%

علما وأن هذه الأبواب في مصاريف الأُسَرْ تُمَثّل المكونات الأساسية من مؤشر أسعار الاستهلاك، فالأغذية والمشروبات تمثل 26% من مصاريف الأسرة التونسية ويمثّل الإسكان والمرافق 91% والنقل 13% والملابس والأحذية 7%.

والسؤال المطروح هنا هو: إذا كانت هذه الأبواب الأربعة (الأغذية والسكن والنقل والملابس) تمثل 65% إنفاق الأسرة وقد ارتفعت في شهر سبتمبر بالنسب المذكورة أعلاه (نقلا عن معهد الإحصاء) ما بين 9 % و16.5% كيف نفسر نسبة الانزلاق الشهري في حدود 0.8% فقط حتى تصل النّسبة السنوية في شهر سبتمبر 5.6% فقط؟ ألا يدعو ذلك إلى السّخرية؟

ومما يبعث على الشك في صدقية هذه النسبة (5.6%) هو أن شهر سبتمبر وهو شهر العودة المدرسية والجامعية يحمل معه ضغطا موسميا معروفا ومصاريف إضافية عرفت أسعارها ارتفاعا اجماليا بـ 3.9% (دون الدخول في التفاصيل) عرف نسبة زيادة مقارنة بأسعار شهر أوت بـ 2.1% في أسعار الغذاء والمشروبات، ومع ذلك يقدّر معهد الإحصاء نسبة ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك إجمالا بـ 0.8% بين أوت وسبتمبر 2026. وهو ما يدعو مرة أخرى للاستغراب والشك.

ما ينبغي الإشارة إليه أيضا أن أسعار الغالبية العظمى من مواد الاستهلاك أسعار محررة (83%) وأن القلة القليلة من الأسعار المؤطرة أو خاضعة للتّسعير الإداري les prix administrés صارت هي الأخرى شبه محررة في ظل فقدان العديد من المواد المُسَعَّرة (السّكر والرزّ والمياه المعدنية المعلّبة الخ...). يتّضح ذلك مثلا في الفارق الكبير بين نسبة ارتفاع أسعار المواد



الغذائية الحرة (9.4%) مقابل أسعار المواد المُسَعَّرة (1.2%).

وبصرف النظر عن كل هذه المعطيات والأرقام فإن المواطن التونسي يدرك جيدا أن لا علاقة لنسبة التضخم التي تعلنها الدوائر الرسمية بالتضخم المحسوس الذي يعاني من آثاره على دخله وعلى جيبه ومقدرته الشرائية. وبرغم كل المراوغات وعمليات التضليل فإن الأرقام والإحصائيات لا يمكنها أن تنكر أن الأسعار قد تضاعفت (100%) خلال العشر سنوات الماضية، ما بين 2015 و2026 وقد بلغت الزيادة في بعض الحالات 188% بالنسبة للحوم و163% بالنسبة للغلال. في المقابل من ذلك لم تشهد المداخيل تطورا كبيرا إذ لم تتجاوز الزيادات في الأجور في كل جولة من جولات المفاوضات الاجتماعية بما في ذلك زيادات الربيع الماضي 3.5%.

لذلك تبقى الفجوة بين التضخم الرسمي وما أسماه أستاذ الاقتصاد رضا شكندالي "تضخم قفة المواطن" هو الفارق الملموس بين تطور الأسعار وتطور الدخل الحقيقي.

قد يكون القادم أسوأ

خلاصة الأمر أن المقدرة الشرائية باتت في الحضيض وبلغت المعاناة أقسى درجاتها ولا يبدو في الأفق ما يدل على إمكانية خروج البلاد من هذه الدوامة. بل من المرجح أن تزداد الوضعية سوءا وتعقيدا في ظل اشتداد الأزمة الاقتصادية في الداخل واتجاه الأوضاع في الخارج عربيا ودوليا إلى احتدام الصراعات والتوترات أكثر فأكثر. حتى المناخ مقدم على تقلبات جمة بما قد يعرّض النشاط الفلاحي وحتى الصناعي والخدماتي (السياحة مثلا) إلى الانخرام والفوضى. وقد وردت في الأيام الأخيرة تهديدات جدية بقطع الإمدادات من الحبوب على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كل هذا المناخات تنبئ بتفاقم ظاهرة التضخم التي بات من الواضح أن الدولة التونسية لا تملك حيالها سوى محاولة التخفيف من وطأته لا أكثر. لقد تخلت الدولة تماما ونهائيا عن استراتيجية القضاء على أسباب التضخم لسبب بسيط وهو أنها مستمرة في نفس الاختيارات التي لا تنتج سوى التضخم وتعيد إنتاجه في إطار دوامة لا تتوقف.

ويبقى المواطن/المستهلك لا فقط عرضة لآثار هذه الدوامة المفزعة وإنما أيضا لفقدان ما يسد رمقه بما يؤشر على اقتراب شبح مجاعة عصرية تسعى الدولة في تونس والمنظومة الرأسمالية العالمية إلى تغليفها بكل صنوف "الماكياج".

فؤاد علي

تقشّف على حساب المستقبل

لماذا توقّفت تونس عن الاستثمار والصيانة قبل الثورة بزمن طويل، ولماذا تعمّق السياسة الحالية الحلقة المفرغة بدل أن تكسرها؟

المصعد الذي لم يكن هناك

في أوائل ديسمبر 2020، انفتح باب المصعد أمام الجرّاح الشابّ "بدر الدين العلوي" في مستشفى جندوبة. خطا إلى الداخل، لكنّ المصعد لم يكن هناك. سقط الطبيب في الهاوية وتوفي على عين المكان[1]. وفي الأيام التالية خرج جموع من المحتجّين الغاضبين أمام مقرّ الولاية، وقرّرت نقابات الصحة إيقاف الخدمات يومًا كاملًا، وأعفى وزير الصحة وقتها عددًا من المسؤولين وفُتح تحقيق إداري وجزائي في الحادثة.

لم يمت الطبيب لأنّ جندوبة كانت بلا مستشفى، بل لأنّ ما بُني لم يُصَن. وهذا الفرق البسيط هو موضوع هذا المقال. لأن الأزمة التي نعيشها ليست أزمة بناء فحسب، بل أزمة استثمار وصيانة بدأت قبل الثورة بزمن طويل، وتُدار اليوم بسياسة يُراد لها أن تعالجها، فإذا بها تعمّقها.

الرواية الشائعة والأرقام العنيدة

تقول الرواية الشائعة إنّ البلاد كانت تسير بخير قبل 2011، ثم انهار كلّ شيء. غير أن الأرقام تروي قصّة أخرى مخالفة. فنسبة الاستثمار، أي ما تخصّصه البلاد كلّ سنة من ناتجها لتجديد آلاتها وطرقاتها وسدودها ومدارسها، تجاوزت 30% في مطلع الثمانينيات، وبلغت 32,3% سنة 1981[2]. ثم جاءت أزمة 1986، حين لم تعد احتياطيات العملة الصعبة وقتها تغطّي سوى ثلاثة أيام من التوريد، مما أدى بعدها مباشرة الى دخول البلاد برنامج الإصلاح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي[3].

ومنذ ذلك المنعطف لم يستعد الاستثمار مستواه أبدا. فقد ركد حول 24 بالمائة من الناتج طيلة العشرية الأولى من هذا القرن، ولم يتجاوز الاستثمار الخاص المحلي نحو 15 بالمائة، حسب البنك الدولي[4]. ثم جاءت الثورة لتكشف الضعف وتُسرّع التراجع: ووصلت النسبة اليوم في حدود 16% فقط[5].

والمفارقة أنّ مخطّط التنمية 2026–2030 يضع هدفًا يُقدَّم على أنّه طموح: بلوغ 24 إلى 25%، أي العودة إلى مستوى الفترة الممتدّة بين 1990 و2010[5]. أقصى ما نطمح إليه اليوم إذن هو العودة إلى الركود الذي سبق الثورة. لم تبدأ المشكلة سنة 2011؛ ما حدث سنة 2011 هو أنّ الفاتورة وصلت.

عشريّتان من النموّ بلا محرّك

في ديسمبر 2003، وقف الرئيس الفرنسي جاك شيراك في تونس ليقول إنّ أوّل حقوق الإنسان هو أن يأكل المرء، وأن يُعالَج، وأن يتعلّم، وأن يكون له مسكن، مضيفًا أنّ تونس متقدّمة كثيرًا في هذا المجال[6]. أثارت الجملة جدلًا واسعًا حول الحريات، لكنّها اختصرت صورة «المعجزة التونسية» كما رآها الخارج: مدارس ومستوصفات وكهرباء وماء في كلّ مكان. أمّا ما لم تقله، فهو أنّ معظم تلك المنشآت قد بنيت بين ستينيات وثمانينيات القرن العشرين بعيد "الاستقلال"، وأنّ النظام وقت حلول الرئيس الفرنسي كان يستهلك رصيد تلك العقود أكثر ممّا يجدّده.

وتُظهر أرقام البنك الدولي حدود ذلك النموذج. فبين 1990 و2010 لم يتجاوز نموّ الدخل الفردي الحقيقي 3,4 بالمائة سنويًا، مقابل 3,8 بالمائة في البلدان المماثلة، واتّسعت الفجوة في العشرية الأخيرة: 3,5 بالمائة مقابل 5,2 بالمائة[4]. وتضاعفت الصادرات التونسية خلال عشرين سنة، لكنّ تركيا وماليزيا في المقابل ضاعفتا صادراتهما أربع مرّات في الفترة نفسها[7]. واتّجه ما تبقّى من الاستثمار الخاص نحو العقار، الذي كان أقلّ عرضة لافتراس العائلة الحاكمة، ونحو خدمات محميّة من المنافسة في إطار تواصل خيار الريع الاقتصادي[4].

لم يكن ذلك صدفة اقتصادية، بل ثمرة منطق سياسي. فنصف الأنشطة الاقتصادية تقريبًا كان خاضعا لترخيص مسبق[7]، و220 شركة مرتبطة بعائلة الرئيس الأسبق "زين العابدين بن علي" استحوذت سنة 2010 على 21 بالمائة من أرباح القطاع الخاص[8]. وتَصِفُ الباحثة الفرنسية بياتريس هيبو، في كتابها عن «قوّة الطاعة»، كيف صار القرض البنكي رهين العلاقات السياسية أكثر من كفاءة المشروع، وكيف ثبّطت قوانين متساهلة مع المَدِينين الاستثمار المحلي[9]. في اقتصاد كهذا، يُصْبِح الاستثمار مخاطرة سياسية قبل أن يكون قرارًا اقتصاديًا.

أمّا الدولة، فقد اختارت أن تُرى أكثر من أن تبني. كانت الحوافز الجبائية للاستثمار تكلّف أكثر من 2% من الناتج سنويًا، لكنّ أربعة مشاريع من خمسة كانت ستُنجز من دونها، وذهبت أكثر من ثمانية مشاريع من كلّ عشرة إلى الجهات الساحلية[7]. وفي الجهات المنسيّة، حلّ «صندوق التضامن الوطني 26-26» محلّ جزء من الاستثمار الهيكلي: تبرّعات شبه إجبارية ارتفع عدد المساهمين فيها من 180 ألفًا سنة 1994 إلى أكثر من مليونين بعد تسع سنوات، وقوافل تحمل المساكن الاجتماعية والكهرباء والماء إلى المناطق النائية[10]. في الحقيقية، أنجز الصندوق مشاريع ملموسة، لكنّه كان قبل كلّ شيء واجهة سياسية: إحسانٌ يُحتفى به في الثامن من ديسمبر من كلّ سنة، بدل تنمية استراتيجية مستدامة تُبنى بصمت.

وكانت النتيجة أنّ الوسط الغربي والجنوب الغربي ازدادا تأخّرًا عن بقية البلاد خلال العشرية 2000–2010، حسب دراسة مشتركة للمعهد الوطني للإحصاء والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي[11]. وليس صدفة أن تنطلق احتجاجات الحوض المنجمي من قفصة سنة 2008، وأن تنطلق الثورة من سيدي بوزيد في ديسمبر 2010. لقد انفجرت البلاد حيث لم يصل الاستثمار.

ما بعد 2011: الدولة تشتري الوقت

ورثت حكومات ما بعد الثورة اقتصادًا منهكا ومطالب اجتماعية مؤجّلة منذ عقود. وتعاقب على رئاسة الحكومة أكثر من عشرة رؤساء في خمس عشرة سنة، فلم يكن لأيّ منهم أفق زمني يسمح بمشروع لا يُدشَّن إلّا بعد رحيله. فكانت الاستجابة الأسهل شراء الوقت: ارتفع عدد أعوان الوظيفة العمومية بنسبة 35% منذ 2010، وارتفع متوسّط الأجر الخام السنوي بنسبة 191% بالقيمة الاسمية[12]، حتى بلغت كتلة الأجور سنة 2021 ما يعادل 17,5% من الناتج، وهي الأعلى بين الاقتصادات الناشئة[13].

كتلة الأجور، في جوهرها، رواتب معلّمين وممرّضين وأعوان، لا ريعٌ لأقلّية. لكنّ نموّها، دون نموّ مماثل في الإنتاج والجباية، جعل الاستثمار المتغيّر الوحيد القابل للتقليص. ومع تآكل الإدارة فقدت الدولة حتى قدرتها على صرف ما يُتاح لها: ففي بداية 2022 كان قرابة 60% من محفظة القروض الممنوحة من المؤسسات المالية الدولية لم يُصرف بعد، وبلغت النسبة 90% في المشاريع الموقّعة منذ 2017[14].

وأوضح مثال على ذلك مستشفى الملك سلمان الجامعي بالقيروان. وُقّعت اتفاقيته سنة 2017 في إطار هبة سعودية، بكلفة تقديرية تبلغ 450 مليون دينار وطاقة استيعاب تصل لـ 500 سرير[15]. وفي أوت 2022، تداولت مواقع التواصل الرقمية صور لواجهة ولافتة تحمل اسم المستشفى على أرض قاحلة لم يبدأ فيها بناء حجر واحد، فاضطرّت وزارة الصحة إلى التوضيح بأنّ أشغال التهيئة انطلقت لتوّها وأنّ البناء الفعلي لم يبدأ بعد[16]. ثم وُعد بانطلاق الأشغال سنة 2024 فلم تنطلق، قبل أن يُعلن وزير الصحة في جوان 2026 أنّ المرضى الأوائل منتظرون سنة 2029[15]. اثنتا عشرة سنة بين التوقيع والمريض الأوّل، لمشروع لا يتحمّل التونسيون كلفة بنائه. حين تعجز الدولة عن استيعاب هبة، فالمشكلة ليست في المال.

قانون الخمسات (أو ضوارب الخمسة)

يعرف المهندسون قاعدة صاغها فولتر رينولد دي سيتر قبل نحو أربعين سنة، تُعرف بـ«قانون الخمسات»: كلّ دينار يُصرف في التصميم والإنجاز السليم يعادل خمسة دنانير في الصيانة الوقائية، وخمسة وعشرين في الإصلاح، ومائة وخمسة وعشرين في التجديد[17]. الأرقام تقريبية، لكنّ الدرس صارم: تأجيل الصيانة ليس اقتصادًا في النفقات، بل اقتراضٌ من المستقبل بفائدة فاحشة.

وهذا بالضبط ما فعلته البلاد بأصولها. فسدّ ملاق، الذي دخل الخدمة سنة 1954، صارت الرواسب تحتلّ نحو ثلاثة أرباع سعته، وكانت مذكّرة للمرصد الوطني للفلاحة تتوقّع سنة 2021 إنجاز السدّ البديل سنة 2022؛ لكنّ البديل لم يكن قد دخل الاستغلال في جوان 2026، حين تعطّلت إحدى بوّابات السدّ القديم، وهي بوّابة يبلغ وزنها 70 طنًا وتعمل منذ 1954، فتدفّق نحو 29 مليون متر مكعّب من الماء [18]. والطرقات المرقّمة، التي يقارب طولها 20 ألف كيلومتر، لم يُرصد لصيانتها سنة 2025 سوى 200 مليون دينار، بينما يتطلّب تجديد طبقتها العلوية فقط في آجالها، حسب تقديرنا المبنيّ على كلفة الوحدة المعتمدة في استراتيجية الوزارة نفسها، ما بين 800 و1200 مليون دينار سنويًا[19]. وتضيع بين ربع المياه ونصفها في بعض الشبكات الناقلة حسب تقديرات الخبراء[20]. أمّا سور معهد المزونة، الذي سقط على ثلاثة تلاميذ في أفريل 2025، فقد بُني في الثمانينيات وتُرك يتداعى رغم التحذيرات[21].

في معظم هذه الحالات، بنت الدولة "الوطنية" الأصل ثم تركته يتآكل. وبمنطق قانون الخمسات، فإنّ ما «وفّرناه» في الصيانة منذ عقود لم يختفِ، بل تحوّل إلى فاتورة مؤجّلة تتضخّم مع كلّ سنة تأجيل.

النزيف الأخير: الإنسان

غير أنّ أخطر الأصول المهترئة ليس من حجر. فالتقرير الذي نقل خبر وفاة طبيب جندوبة لاحظ أنّ نقص الأطباء الأخصّائيين في المستشفيات العمومية يعود في جانب كبير منه إلى هجرتهم[1]. وفي أفريل 2026 قدّرت عمادة المهندسين أنّ

46 ألف مهندس غادروا البلاد خلال عشر سنوات، أي قرابة 44% من المسجّلين[22]، بمعدّل يقارب عشرين مهندسًا في اليوم، في حين تُنفق المجموعة الوطنية نحو 650 مليون دينار سنويًّا على تكوين المهندسين[23].

هنا تنغلق الحلقة على نفسها. مستشفى يتداعى وأجرٌ لا يكفي يدفعان الطبيب إلى الرحيل. والإدارة التي تفقد مهندسيها تعجز عن إعداد المشاريع ومتابعتها، فتتعطّل القروض وتتأخّر الهبات، فتتداعى المنشآت أكثر، فيرحل مزيد من الكفاءات. نحن لا نخسر البنية التحتية فحسب، بل نخسر من يعرف كيف يصونها.

الحلقة المفرغة

يمكن الآن رسم الحلقة كاملة. يبدأ كلّ شيء بضعف الاستثمار: آلات قديمة وطرقات متآكلة وسدود مُطماة، فتضعف الإنتاجية ويضعف النموّ. ويضعف معه الدخل الجبائي، في اقتصاد يتجاوز فيه النشاط الموازي 40% من الناتج[12]. وتحت ضغط الميزانية، تبحث كلّ حكومة عن البند الذي يمكن تقليصه بأقلّ كلفة سياسية، فتجده دائمًا: الاستثمار والصيانة. لا نقابة تدافع عن جسر، ولا احتجاج يُنظَّم من أجل سدّ مُطمى، والكلفة لا تظهر إلّا بعد سنوات، في عهدة حكومة أخرى.

ثم يتسارع التآكل فتتضخّم الكلفة، وتقترض الدولة أكثر فأكثر لتسديد نفقاتها الجارية وديونها السابقة، فترتفع خدمة الدين ويضيق الهامش أكثر. وحين تقترض من البنوك المحلية، ترتفع حصّتها من مجموع القروض، من 17% سنة 2020 إلى 33,4% سنة 2025[12]، فلا يبقى للمستثمر الخاص إلّا الفتات. وتعود الحلقة إلى نقطة البداية، أضعف ممّا كانت.

للحلقة إذن ثلاثة محرّكات متشابكة: محرّك مالي يجعل الاستثمار أوّل ما يُضحّى به، ومحرّك سياسي يفضّل الإنفاق المرئي الذي يشتري السلم الاجتماعي اليوم على استثمار لا يُدشَّن إلّا بعد سنوات، ومحرّك بشري يستنزف الكفاءات القادرة على التنفيذ. وقد اشتغلت المحرّكات الثلاثة قبل الثورة وبعدها، وإن اختلفت الأقنعة: الواجهة والولاء في عهد "بن علي"، ثم السلم الاجتماعي وقِصر عمر الحكومات من بعده.

تقشّف على حساب المستقبل

في 6 أفريل 2023، أعلن رئيس الجمهورية من المنستير رفضه «الإملاءات المفروضة من الخارج» المرتبطة بقرض من صندوق النقد الدولي قيمته 1,9 مليار دولار على أربع سنوات، داعيًا إلى الاعتماد على الإمكانيات الذاتية[24]. ومنذ ذلك الحين استقرّت سياسة واضحة المعالم: تسديد الدين الخارجي في آجاله، وتمويل عجز الميزانية من الداخل، بما في ذلك عبر البنك المركزي، الذي رُخّص له في تمويل الخزينة مباشرة بـ7 مليارات دينار سنة 2024، ثم بـ7 مليارات أخرى في قانون المالية لسنة 2025، و11 مليارًا في مشروع ميزانية 2026[25].

ولهذه السياسة حصيلة لا يمكن إنكارها. فاحتياطي العملة الصعبة كان يغطّي 121 يومًا من التوريد نهاية 2024[26]، بعيدًا عن الأيام الثلاثة التي عرفتها البلاد سنة 1986. لكنّ تفاصيلها تكشف أنّها ليست تقشّفًا بالمعنى المعتاد. فالأجور لم تُجمَّد، بل أُقرّت زيادات على ثلاث سنوات، بين 2026 و 2028[27]. التقشّف وقع في مكان آخر.

وقع أوّلًا على التوريد. فقد لاحظ البنك الدولي في نوفمبر 2023 أنّ الواردات ظلّت مضغوطة، خصوصًا لدى المؤسسات العمومية المثقلة بالديون التي تحتكر توريد بعض المواد، وأنّ منظومة التسعير الإداري من أبرز أسباب مديونية تلك المؤسسات وما يتبعها من نقص[28]. وفي السنة نفسها عرف التونسيون طوابير الأرز والعجين في جانفي، ونقص القهوة في فيفري، والدقيق والخبز في أكتوبر ونوفمبر، والحليب والسكّر في ديسمبر[29].

ووقع ثانيًا على الاستثمار. ففي النصف الأوّل من 2026 لم يُصرف سوى 21,2% من اعتمادات التنمية، ولم تتجاوز نفقات الاستثمار 1,66 مليار دينار، في حين بلغت فوائد الدين وحدها 3,73 مليارات[27]، أي أكثر من ضعف الاستثمار. وفي جويلية 2026، وبينما أكّدت وزيرة المالية تمسّك الدولة بالاحترام المطلق لآجال الدين السيادي، قُدّم تمويل بقيمة 500 مليون دولار من البنك الإفريقي للتصدير والتوريد على أنّه سيضخّ السيولة اللازمة لإعادة تحريك مشاريع عمومية كبرى متوقّفة في أنحاء البلاد[30].

هذا ليس تقشّفًا على الحاضر، بل تقشّف على المستقبل. فهو يحمي الاستهلاك الجاري والسلم الاجتماعي وسمعة البلاد لدى الدائنين، وهي أهداف مفهومة، لكنّه يضغط تحديدًا على البنود التي صنع إهمالُها الأزمةَ البنيوية: الاستثمار والصيانة والمدخلات المستوردة اللازمة للإنتاج. ويضيف إليها عبئًا جديدًا: فتمويل الخزينة من البنك المركزي والبنوك المحلية يسحب السيولة من أمام المؤسسات، فلا تستثمر. والنموّ الذي ركد سنة 2023 ولم يتجاوز 1,4% سنة 2024[26]

لا يولّد ما يكفي من الجباية، فتعود الدولة إلى المصدر الوحيد المتاح لها: تأجيل المستقبل مرّة أخرى.

وهنا تكمن المفارقة. فالسياسة التي تريد حماية السيادة المالية تستنزف الأصول التي تقوم عليها تلك السيادة. والدولة التي تسدّد ديونها في آجالها بينما تتآكل سدودها وتهاجر كفاءاتها، تحافظ على توقيعها لدى الدائنين، لكنّها تخسر قدرتها على الإنتاج، أي قدرتها على تسديد ديون الغد.

كيف تُكسر الحلقة؟

لا يكفي أن نختار بين تقشّف الصندوق وتقشّف «التعويل على الذات»، لأنّ كليهما، إذا ترك بنية الميزانية على حالها، سيقتطع من المكان نفسه. كسر الحلقة يتطلّب قلب الأولويات داخل الميزانية، بثلاثة قرارات على الأقلّ. أوّلها حماية حدّ أدنى من نفقات الاستثمار والصيانة بقاعدة قانونية لا تُمسّ عند كلّ أزمة، لأنّ ما لا تحميه القاعدة يُقتطع أوّلًا. وثانيها إدراج الصيانة بندًا مستقلًّا يُحتسب على أساس قيمة الأصول وأعمارها، انطلاقًا من جرد وطني للمنشآت العمومية وحالتها، مع إعطاء الأولوية لإنهاء المشاريع المعطّلة وصيانة القائم على حساب المشاريع الجديدة ذات الأشرطة الحمراء. وثالثها الاحتفاظ بالكفاءات الفنية داخل الإدارة بأجور وظروف عمل تنافسية، لأنّ مشروعًا لا يجد مهندسًا يتابعه لن يُنجَز مهما توفّر تمويله.

ولن يعود المهندس لوطنه ليعيش تحت خط الفقر.

ولن يعود الطبيب الشابّ من جندوبة للأسف.

لكنّ قصّته تختصر الدرس كلّه: ليس المهمّ أن نفتح الأبواب، بل أن نتأكّد من أنّ المصعد هناك.

المصادر:

1. «Gulf News، «Tunisia: Surgeon plunges to death down elevator shaft». ديسمبر 2020. https://gulfnews.com/world/mena/tunisia-surgeon-plunges-to-death-down-elevator-shaft-1.75696503

2. CEIC Data، «Tunisia – Investment: % of Nominal GDP». https://www.dr.ceicdata.com/en/indicator/tunisia/investment--nominal-gdp

3. Kapitalis، «La Tunisie réussira-t-elle à éviter la faillite comme en 1986 ?». https://kapitalis.com/tunisie/?p=3134477

4. البنك الدولي، «2014 ،La révolution inachevée»، الفصل الأوّل. https://www.banquemondiale.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/tunisia_report/the_unfinished_revolution_fre_chap1.pdf

5. Kapitalis، «La Tunisie veut porter le taux d'investissement de 16 à 24 % du PIB»، أوت 2025 (تصريح مسؤول بوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي). https://kapitalis.com/tunisie/?p=17361207

6. «Chirac : les droits de l'Homme aux enchères»، Afrik.com، ديسمبر 2003. https://www.afrik.com/chirac-les-droits-de-l-homme-aux-encheres

7. البنك الدولي، «2014 ،La révolution inachevée»، الملخّص غير التقني. https://www.banquemondiale.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/tunisia_report/the_unfinished_revolution_fre_non_technical.pdf

8. B. Rijkers, C. Freund, A. Nucifora، «All in the Family: State Capture in Tunisia»، البنك الدولي، 2014. https://openknowledge.worldbank.org/bitstreams/d8fe4d98-f762-5ba2-82cb-c2945d0af4fe/download

9. B. Hibou «The Force of Obedience». عرض لكتاب، LSE Review of Books. https://eprints.lse.ac.uk/37986/1/blogs_lse_ac_uk-Book_Review_The_Force_of_Obedience_The_Political_Economy_of_Repression_in_Tunisia.pdf

10. Carnegie Endowment (Sada)، مقال حول صندوق التضامن الوطني 26-26. https://carnegieendowment.org/sada/22473

11. «Kapitalis، «La pauvreté touche 15,5 % des Tunisiens (دراسة المعهد الوطني للإحصاء والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي 2000–2010). https://www.kapitalis.com/archive/186-kapital/13318-la-pauvrete-touche-15-5-des-tunisiens

12. «La Presse، «Loi de Finances 2026 : priorité au social au détriment de l'investissement»، 8 جانفي 2026. https://www.lapresse.tn/2026/01/08/loi-de-finances-2026-priorite-au-social-au-detriment-de-linvestissement

13. البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، Transition Report 2022-23 – Tunisia. https://www.ebrd.com/publications/transition-report-202223-tunisia

14. WMC، «Tunisie – Investissements : 16,6 milliards de dinars bloqués par les procédures et l'administration»، 22 فيفري 2022. https://www.webmanagercenter.com/2022/02/22/480772/tunisie-investissements-166-milliards-de-dinars-bloques-par-les-procedures-et-ladministration

15. Business News، «Hôpital Roi Salman : le gouvernement promet de raccourcir les délais des travaux»، 5 أوت 2026. https://businessnews.com.tn/2026/08/05/hopital-roi-salman-le-gouvernement-promet-de-raccourcir-les-delais-des-travaux/1413216

16. Webdo، «Façade de l'hôpital de Kairouan : le ministère de la Santé réagit»، 17 أوت 2022. https://www.webdo.tn/fr/actualite/national/facade-de-lhopital-de-kairouan-le-ministere-de-la-sante-reagit/131486

17. Engineering Management Institute، «Costs for Service Life Optimization: de Sitter's Law of Fives». https://engineeringmanagementinstitute.org/costs-service-life-optimization-part-i-de-sitters-law-of-fives

18. La Presse / AllAfrica، 24 جوان 2026 (سدّ ملاق)، ومذكّرة المرصد الوطني للفلاحة (أوت 2021) عبر Kapitalis، وTunisie Numérique (29 مليون م³). https://fr.allafrica.com/stories/202606240126.html — https://kapitalis.com/tunisie/?p=13623595 — https://www.tunisienumerique.com/incident-du-barrage-de-mellegue-ce-que-lon-sait-apres-lecoulement-de-29-millions-de-m%C2%B3/

19. La Presse، «Routes tunisiennes : 20 000 km à entretenir sous forte pression budgétaire»، 4 جويلية 2025؛ وKapitalis، «Stratégie d'infrastructures routières à l'horizon 2035» (300 مليون دينار لـ500 كم سنويًّا). التقدير للكاتب: 19963 كم ÷ 10 إلى 15 سنة × 0,6 مليون دينار للكيلومتر. https://www.lapresse.tn/2025/07/04/routes-tunisiennes-20-000-km-a-entretenir-sous-forte-pression-budgetaire/ — https://kapitalis.com/tunisie/?p=8928833

20. La Presse، 26 فيفري 2025 (عبد الله الرابحي)؛ وL'Économiste Maghrébin (حسين الرحيلي). https://www.lapresse.tn/?p=223123 — https://www.leconomistemaghrebin.com/?p=677990

21. La Presse، «Mezzouna sous tension après la mort de trois élèves…»، 14 أفريل 2025. https://www.lapresse.tn/2025/04/14/tunisie-mezzouna-sous-tension-apres-la-mort-de-trois-eleves-dans-un-accident-scolaire

22. Business News، «7.000 ingénieurs et des milliers de médecins partis…»، 22 جوان 2026. https://businessnews.com.tn/2026/06/22/7-000-ingenieurs-et-des-milliers-de-medecins-partis-pour-riadh-jaidane-la-fuite-des-cerveaux-menace-la-securite-nationale/1407000

23. Webdo، «Sur 90 mille ingénieurs, 39 mille ont quitté le pays»، 10 مارس 2025. https://www.webdo.tn/fr/actualite/national/tunisie-sur-90-mille-ingenieurs-39-mille-ont-quitte-le-pays/220425

24. Kapitalis، «Kaïs Saïed à propos du prêt FMI : "Je refuse les diktats imposés par l'étranger"»، 6 أفريل 2023. https://kapitalis.com/tunisie/?p=7289163

25. Webdo، «PLF 2026 : l'État sollicitera de nouveau un financement direct auprès de la BCT». https://www.webdo.tn/fr/actualite/national/tunisie-plf-2026-letat-sollicitera-de-nouveau-un-financement-direct-aupres-de-la-bct/385720

26. AllAfrica، «Banque centrale – 2024, stabilité monétaire et renforcement des équilibres macroéconomiques»، أوت 2025. https://fr.allafrica.com/stories/202508260162.html

27. Business News، «Exécution du budget à fin juin 2026…»، 8 أكتوبر 2026. https://businessnews.com.tn/2026/10/08/execution-du-budget-a-fin-juin-2026-dun-excedent-de-19-milliard-de-dinars-a-un-deficit-de-8596-millions/1421891

28. البنك الدولي، بلاغ صحفي حول المرصد الاقتصادي لتونس، 6 نوفمبر 2023. https://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2023/11/06/tunisias-economic-recovery-slows-down-amid-the-drought

29. Business News، «Les pénuries subies par les Tunisiens durant les deux dernières années»، 23 جانفي 2025. https://businessnews.com.tn/2025/01/23/les-penuries-subies-par-les-tunisiens-durant-les-deux-dernieres-annees/1351529

30. AllAfrica، «Finances publiques – Le pays solde sa plus grosse dette extérieure et sécurise 500 millions de dollars»، جويلية 2026. https://fr.allafrica.com/stories/202607210206.html

حمادي المثلوثي

من التطبيع إلى التسلّح: المغرب بوابة للنفوذ الصهيوني في المغرب العربي

لم يعد التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني مجرد علاقات دبلوماسية أو تبادل تجاري وسياحي، بل انتقل تدريجيًا إلى التعاون الأمني والعسكري، وصولا إلى مشاريع التصنيع الدفاعي ونقل التكنولوجيا. ويكشف هذا التحول أن العلاقات بين الطرفين تتجه نحو مرحلة أكثر عمقًا، تتجاوز الاعتراف السياسي إلى بناء مصالح مادية واستراتيجية طويلة الأمد.

إن ما يجري ليس مجرد صفقة تسلّح بين دولتين، بل مسار سياسي تتداخل فيه حسابات السلطة المغربية الإقليمية مع استراتيجية الكيان الصهيوني الرامية إلى توسيع نفوذه في المنطقة العربية والمغاربية، وتحويل اتفاقيات التطبيع إلى أدوات للاختراق الاقتصادي والأمني والعسكري. وهو ما يطرح أسئلة جوهرية حول طبيعة هذه الشراكة، والأهداف التي تخدمها، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية وعلى مستقبل المنطقة.

فكيف انتقل المغرب من استئناف العلاقات مع الكيان الصهيوني إلى بناء شراكة عسكرية معه؟ وما المصالح التي تحكم هذا المسار؟ وأي ثمن تدفعه القضية الفلسطينية مقابل هذه الحسابات؟

من المصافحة الدبلوماسية إلى صفقات السلاح: التطبيع يكشف وجهه الحقيقي

لم يكن تطبيع العلاقات بين المغرب والكيان الصهيوني في ديسمبر 2020 مجرد خطوة دبلوماسية عابرة، بل مثّل تحولا استراتيجيا فتح الباب أمام توسيع التعاون السياسي والأمني والعسكري بين الطرفين. فقد تجاوزت العلاقة تبادل الزيارات والتمثيل الدبلوماسي إلى صفقات السلاح والتعاون الاستخباراتي والتكنولوجي، بما يجعل المغرب بوابة لتوسيع نفوذ الكيان الصهيوني في المغرب العربي.

وتكشف هذه التطورات أن التطبيع لا يخدم بالضرورة المصالح الشعبية، بل يرتبط بحسابات السلطة ومصالح الفئات النافذة، في إطار تحالفات إقليمية ودولية تُقدّم فيها الاعتبارات الأمنية والعسكرية على حاجات الشعوب إلى التنمية والعدالة الاجتماعية والاستقلال الفعلي.

الصحراء الغربية مقابل التطبيع؟ حين تدخل القضايا العادلة سوق المقايضات

جاء الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء الغربية، بالتزامن مع إعلان التطبيع، ليكشف طبيعة المقايضات التي تحكم العلاقات الدولية. فقد تزامن المساران في إطار ترتيبات سياسية أوسع، بما يطرح أسئلة جدية بشأن توظيف القضايا الوطنية في المساومات التي تخدم حسابات السلطة والتحالفات الخارجية.

ولا يمكن فصل هذه الترتيبات عن الصراع على النفوذ في المنطقة المغاربية، حيث تتداخل مصالح القوى الإمبريالية مع رهانات الأنظمة المحلية. وفي هذا السياق، قد تتحول القضايا العادلة من مبادئ تحررية إلى أوراق تفاوض توظف لتثبيت المواقع الإقليمية وتعزيز التحالفات السياسية.

السلاح بوابة للنفوذ: تحديث الجيش أم الارتهان للتكنولوجيا الصهيونية؟

يشكل التعاون العسكري أحد أبرز أوجه التطبيع المغربي الصهيوني. فصفقات السلاح والتعاون في مجالات التكنولوجيا الدفاعية والأمن السيبراني لا تقتصر آثارها على اقتناء المعدات، بل قد تنشئ علاقات تبعية طويلة الأمد، من خلال الحاجة إلى الصيانة والتحديث والتدريب والتكنولوجيا والخبرات الخارجية.

وتؤكد التطورات الأخيرة انتقال التعاون المغربي مع شركاء أجانب إلى مرحلة التصنيع العسكري. فقد أفادت وكالة رويترز، في 8 أكتوبر 2026، بأن شركة «موروكان ميليتاري إندستري» تستهدف بدء تسليم أبراج للمركبات المدرعة للجيش المغربي في مارس 2027، مع منشأة قرب الدار البيضاء وأخرى قيد الإنشاء لإنتاج الذخائر في سيدي يحيى.

ويأتي هذا التطور في سياق تعميق التعاون العسكري المغربي الصهيوني، بما يعزز أهمية التصنيع الدفاعي والتكنولوجيا بوصفهما مجالين لتشابك المصالح وتوسيع النفوذ.

ولا تقاس أهمية هذه المشاريع بوعود التشغيل والتصنيع وحدها، بل بمدى تعزيزها للاستقلال التكنولوجي والاقتصادي، وبالجهات المستفيدة من عائداتها ومدى استجابتها لحاجات المجتمع.

ومن منظور طبقي، لا يكفي الاحتفاء بمواطن الشغل والتصنيع، بل يجب مساءلة الجهات المستفيدة من هذه المشاريع ومدى إسهامها في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتكنولوجي وتلبية الحاجات الشعبية، بدل تكريس التبعية وخدمة مصالح الفئات النافذة.

اختراق المغرب العربي من البوابة المغربية

لا تتوقف انعكاسات التطبيع عند حدود المغرب، بل تمتد إلى المنطقة المغاربية التي تعاني أصلًا من التنافس بين القوى الإقليمية والدولية، ومن غياب مشروع وحدوي مستقل قادر على حماية مصالح شعوبها.

إن تعميق التعاون العسكري والأمني بين المغرب والكيان الصهيوني يفتح المجال أمام توسيع حضوره في منطقة ذات أهمية استراتيجية، ويزيد من مخاطر تحويل المغرب العربي إلى ساحة تنافس وتسابق على التسلح، بدل أن يكون فضاءً للتكامل الاقتصادي والتعاون الشعبي.

كما أن الاعتماد على التكنولوجيا العسكرية الخارجية قد يمنح الشركاء الأجانب أدوات تأثير تتجاوز الجانب التقني لتطال القرار السياسي والأمني. وفي ظل التفاوت الاقتصادي والتكنولوجي بين الأطراف، لا تكون العلاقة بالضرورة متكافئة، حتى عندما تُقدّم رسميا باعتبارها شراكة للتحديث والتطوير.

وهكذا، يصبح التطبيع جزءا من إعادة ترتيب موازين القوى في المنطقة، بما يخدم مصالح القوى المتحالفة ويضعف فرص بناء موقف مغاربي مستقل إزاء قضايا المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

الشعب المغربي في واد وسلطة التطبيع في واد آخر

لا يمكن اختزال المغرب في خيارات سلطته السياسية. فالشعب المغربي، شأنه شأن شعوب المنطقة، يضم قوى اجتماعية وسياسية ونقابية ترفض التطبيع وتساند الشعب الفلسطيني، وقد عبّرت تحركات شعبية متعددة عن رفضها إقامة علاقات طبيعية مع كيان يواصل احتلال الأراضي الفلسطينية وممارسة العدوان.

ويكشف هذا التناقض عن الفجوة بين خيارات السلطة وتطلعات قطاعات واسعة من الشعب. فالقرارات الاستراتيجية التي تمس مستقبل البلاد لا تقاس فقط بما تحققه من مكاسب دبلوماسية أو عسكرية، بل بمدى خدمتها للمصالح الشعبية واحترامها لإرادة المجتمع.

وتتضح المسألة الطبقية أيضا في توزيع الموارد العمومية والأولويات الاقتصادية. فحين تمنح الترتيبات العسكرية والأمنية أولوية على حساب حاجات اجتماعية ملحّة، يصبح من الضروري مساءلة السلطة عن واقع التشغيل والتعليم والصحة والخدمات العمومية، وعن المستفيدين الفعليين من الخيارات الاستراتيجية التي تتخذها باسم المجتمع.

ولا يعني ذلك التقليل من حق البلدان في الدفاع عن نفسها أو تطوير قدراتها، بل التمييز بين بناء قدرة وطنية مستقلة تستجيب لحاجات المجتمع، وبين تعاون قد يكرّس التبعية ويخدم مصالح الفئات النافذة والشركاء الخارجيين.

مقاومة التطبيع: معركة فلسطين واستقلال شعوب المغرب العربي

إن مواجهة التطبيع ليست مجرد موقف أخلاقي أو تضامن رمزي مع الشعب الفلسطيني، بل هي جزء من النضال من أجل الاستقلال الوطني والتحرر من الهيمنة الإمبريالية والصهيونية. فالتطبيع العسكري والتكنولوجي يوسّع مجالات النفوذ الخارجي، وقد يعمّق التبعية ويزيد من مخاطر التوتر والتسلح في المنطقة.

ومن هنا تبرز أهمية دعم القوى الشعبية والنقابية والسياسية الرافضة للتطبيع في المغرب، وتوسيع التضامن المغاربي مع الشعب الفلسطيني، ومواجهة محاولات تحويل القضية الفلسطينية إلى ملف ثانوي في حسابات الأنظمة والتحالفات الإقليمية.

كما تقتضي هذه المواجهة الدفاع عن حق الشعوب في مراقبة الخيارات الاستراتيجية التي تتخذ باسمها، وفي مساءلة السلطة عن توجيه الموارد العمومية وعن طبيعة الشراكات الاقتصادية والعسكرية التي تعقدها.

إن البديل لا يكمن في استبدال تبعية بأخرى، ولا في الانخراط في سباق تسلح يخدم مصالح القوى الكبرى، بل في بناء تعاون مغاربي مستقل، قائم على التكامل الاقتصادي، والتنمية الموجهة لتلبية الحاجات الشعبية، واحترام السيادة، ودعم النضال الفلسطيني من أجل التحرر.

فالمعركة ضد التطبيع هي أيضا معركة ضد التبعية، وضد إخضاع مصالح الشعوب لمنطق الأرباح والتحالفات العسكرية. ومن دون مشروع شعبي تحرري يضع مصالح العمال والفلاحين وسائر الفئات الشعبية في صدارة الأولويات، ستظل الوعود بالتحديث والاستثمار قابلة للتحول إلى غطاء لإعادة إنتاج التفاوت والتبعية وتوسيع النفوذ الخارجي.

علي البعزاوي

الحرب اليمنية السعودية وإعادة خلط الأوراق

تأتي الحرب اليمنية السعودية في توقيت حساس للغاية وفي مناخ من التصعيد العالمي عنوانه الأبرز حروب السيطرة والإخضاع التي تقودها القوى الامبريالية من أجل إعادة اقتسام مناطق النفوذ في العالم والسطو على ثروات الشعوب. (الحرب الروسية الأوكرانية-العدوان على فنزويلا واختطاف رئيسها وفرض رئيس موالي- التهديد الأمريكي لكوبا...) وفي ظل حرب الإبادة والتهجير ضد الشعب الفلسطيني، والتوغل في الجنوب السوري والسيطرة عليه واحتلال جنوب لبنان وضرب كل ما له علاقة بحياة اللبنانيين من طرف جيش الاحتلال الصهيوني. كل هذا بدعم من الامبريالية الأمريكية وتواطئ أنظمة العمالة والتطبيع بما في ذلك ما يسمى بالوسطاء الذين لا يحركون ساكنا.

كما تأتي الحرب اليمنية السعودية في ظل العدوان الامبريالي والحصار على إيران في محاولة لإخضاعها وفرض الاستسلام عليها. وتأتي أيضا في ظل أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية تهدد الجميع بلا استثناء وخاصة شعوب منطقة الشرق الأوسط التي باتت المسرح الأبرز للحروب والنزاعات.

الحرب اليمنية السعودية التي لا تبدو نهايتها قريبة ستكون لها تداعيات هامة وخطيرة على مستقبل المنطقة وربما تعيد خلط الأوراق لما لها من علاقة بمختلف الملفات الأخرى.

جذور الصراع اليمني السعودي

تعود جذور هذا الصراع إلى سنة 1934 عندما وقعت المملكتان اليمنية والسعودية معاهدة الطائف التي ضبطت الحدود بين البلدين بعد أن فوتت في جازان ونجران وعسير لصالح السعودية مقابل اعترافها باستقلال اليمن. وفي سنة 2000 وقعت اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين. ومنذ ذلك التاريخ اكتفت السعودية بالتدخل في السياسة الداخلية اليمنية وتغليب فريق على آخر واستخدام العمال اليمنيين كورقة ضغط وشراء الولاءات القبلية مقابل تجنب الأعمال العسكرية.

لكن سنة 2009 شنت السعودية أول عملية عسكرية أحادية ضد الحوثيين (حرب الخوية) بهدف إسناد عملية " الأرض المحروقة " التي أطلقها الجيش اليمني ضد الحوثيين في محافظة صعدا بقيادة علي عبدالله صالح لكنها فشلت في هزمهم أو حتى إضعافهم وفق بعض المحللين.

وخلال ثورة الشباب اليمنية في 2011 ضبطت السعودية بمعية دول الخليج خطة انتقالية للبلاد يتم بموجبها استبدال علي عبدالله صالح بعبد ربه منصور هادي.

وفي سبتمبر 2014 سيطر الحوثيون عسكريا على صنعاء مما تسبب في تفكك الدولة إلى مراكز قوة متعددة. وفي جانفي 2015 استقال الرئيس عبد ربه منصور هادي وفرّ من صنعاء إلى عدن ليعلنها عاصمة مؤقتة. لكن زحف الحوثيين على عدن واحتلال مطارها الدولي فرض على منصور هادي الهروب من اليمن ودعوة مجلس الأمن للانعقاد والتفويض للدول الراغبة في مساعدة اليمن بتقديم الدعم بكل الوسائل لردع عدوان الحوثيين كما طلب وزير خارجيته من جامعة الدول العربية المساعدة العسكرية. وفي هذا السياق أطلقت السعودية في 26 مارس 2015 عملية "عاصفة الحزم" وأعلنت ثمانية دول عربية هي مصر والبحرين والكويت وقطر والإمارات والأردن والسودان والمغرب دعمها للتدخل السعودي.

وفي 14 مارس 2015 اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار 2216 الذي طالب الحوثيين بالانسحاب من المناطق التي سيطروا عليها وتسليم السلاح الذي استولوا عليه وإطلاق سراح المعتقلين وفرض حظرا على توريد الأسلحة...

إذن فالسعودية تتعامل مع اليمن كدويلة تابعة لها وهي من ينصب من يحكمها وتردع كل معتد على السلطة القائمة وتنفق من أجل ذلك الأموال الطائلة وتتدخل لدى المؤسسات الدولية وتقوم بالتعبئة الضرورية وتحث الدول وخاصة الخليجية على دعم وإسناد ما تعتبره الحكم الشرعي في اليمن ولا تسمح لليمنيين بالتحاور وفض خلافاتهم باستقلالية تامة عن التدخلات الأجنبية. وهو ما نراه ونلمسه اليوم على أرض الواقع. وهو السبب الجوهري للخلاف بين اليمن والسعودية والذي كان وراء اندلاع الحروب والمواجهات بين البلدين إلى جانب تغذية الخلافات والصراعات والتناحر بين أبناء اليمن.

من المستفيد من هذه الحرب

أولا لابد من التأكيد على أن هذه الحرب فرضت على الحوثيين بسبب الحصار المضروب عليهم من طرف النظام السعودي منذ 2015 وبسبب قطع المساعدات والدواء وحركة الطيران عبر مطار صنعاء إلى جانب قطع الرواتب عن الموظفين... وقد استغل الحوثيون الخلاف الحاصل بين الإمارات والسعودية الذي بلغ ذروته في ديسمبر 2025، والانقسام الحاصل داخل معارضيهم بعد أن قامت السعودية بفك النفوذ الإماراتي في اليمن وحل المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يدين بالولاء للإمارات والذي أثار غضبا شعبيا عارما في صفوف الجنوبيين الذين يصرون على بعث دولة مستقلة في الجنوب وهو ما ترفضه السعودية التي تسعى من جهتها إلى يمن موحد يأتمر بأوامرها ويخضع سياسيا لها. استغلوا الخلاف والانقسام ليشنوا هجوما على الجنوب ويسيطروا على باب المندب الممر الاستراتيجي الذي تعبره 10 بالمائة من الناقلات البحرية في العالم. إلى جانب شن ضربات جوية على مطارات السعودية ومحطات تكرير النفط ومحاولة فرض حصار جوي لشل الملاحة وحركة الطيران. وقد رفع الحوثيون في هذا الإطار شعار "المطار بالمطار" و"العاصمة بالعاصمة" و"الحصار بالحصار" في محاولة لفرض مفاوضات متكافئة مع الجانب السعودي بهدف إنهاء الحصار والحرب وفرض سيادة واستقلال اليمن.

اللحظة تبدو مناسبة بالنسبة للحوثيين لإخراج اليمن من أزمته التي فرضتها السعودية بدعم من الامبريالية الأمريكية والغربية عموما. ورغم اختلال موازين القوى العسكرية لصالح السعودية خاصة من ناحية العتاد العسكري فإن الجانب الحوثي يمتلك قدرات صاروخية ومسيرات هائلة وقدرته الفائقة على استغلال الجغرافيا اليمنية ونجاحه في تنظيم المواجهة في شكل حرب عصابات أثبتت نجاحها في دحر القوات المدعومة سعوديا والسيطرة على كميات هائلة من العتاد العسكري. لقد أثبت المقاومون الحوثيون قدرتهم على والمواجهة الصمود والنجاح في التأثير على حركة تصدير النفط سواء عبر باب المندب أو عبر النقل البري وهو ما ساهم بمعية الحصار الذي تفرضه إيران على مضيق هرمز في ارتفاع أسعار البنزين خاصة في أوروبا وأمريكا إلى جانب الضغط على مبيعات ومداخيل النظام السعودي من النفط.

من هذه الزاوية تعتبر هذه الحرب بناءة من وجهة نظر الحوثي ويمكن أن تفضي أو تساهم في حل الأزمة نهائيا، سواء أزمة اليمن مع السعودية أو الأزمة الإيرانية الأمريكية.

لكن في المقابل النظام السعودي لا ينوي التراجع وخفض التصعيد بل يعمل جاهدا على تعبئة القوى المعادية لإيران لحشدها ضد الحوثيين محاولا الإقناع بأن ما يقوم به الحوثيون مخطط له من طرف إيران ويندرج ضمن مساعيها للهيمنة على اليمن وعلى المنطقة عموما. لكن محاولات النظام السعودي لم تحقق أغراضها بالكامل ويبدو أن الأوضاع في العالم غير مناسبة للقبول بسردية النظام السعودي والانخراط إلى جانبه في حربه على صنعاء التي تبدو واضحة للعيان أنها حرب خاصة به ولا يمكن أن تكون حرب الجميع خاصة وأن الحوثيين بعد سيطرتهم على مضيق باب المندب لم يعطلوا الملاحة العالمية واكتفوا بمنع البواخر المتجهة نحو الموانئ السعودية والمغادرة لها من العبور.

من المرجح أن تستمر هذه الحرب لفترة طويلة نسبيا وتبدو نهايتها مرتبطة شديد الارتباط بالأزمة الإيرانية الأمريكية. فإذا ما وجدت هذه الأخيرة طريقها إلى الحل مباشرة بعد الانتخابات النصفية الأمريكية فإن الحرب اليمنية السعودية ستجد بدورها حلا توافقيا ستفرضه موازين القوى على الأرض. وقس على ذلك في الملف اللبناني المرتبط طولا وعرضا بالملف الإيراني الأمريكي.

لهذا من المنتظر أن تتجه الحرب في الأسابيع القادمة نحو مزيد التصعيد والشراسة. ويبدو أن الحوثيين جاهزون لها وقد أعدوا العدة قبل قرار خوضها.

أما في حال الاضطرار للتصعيد لعدم إمكانية الحل السياسي والاتجاه نحو الحل العسكري فإن خارطة منطقة الشرق الأوسط مقبلة على تغييرات نوعية يمكن أن تمسح من الوجود بعض الكيانات الضعيفة التي نصبها الاستعمار لفرض حالة التقسيم على العالم العربي وبروز قوى إقليمية جديدة ستلعب في المستقبل أدوارا أكبر وسيعاد تشكيل المنطقة والعالم وفق موازين القوى الجديدة.



زياد بن عبد الجليل

انتفاضة التلاميذ في فرنسا: مؤشر على احتدام الصراع الطبقي

شهدت فرنسا يوم الثلاثاء 13 أكتوبر مظاهرات تلمذية عارمة شارك فيها حوالي 480 ألف متظاهر، 100 ألف منهم في باريس حسب تقدير المنظمين. أكدت هذه المظاهرات تجذر الاحتجاجات التلمذية بعد أسابيع من اندلاعها وكشفت كرة أخرى عن الطابع القمعي للسلطة. وبالنظر إلى تولدها في خضم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المشتدة، وتزامنها مع كشف حكومة ماكرون عن ميزانية تتوعد الفرنسيين بمزيد التقشف، فإنها تعد حدثا مفصليا في فرنسا.

احتجاجات عامة متواصلة ومطالب موحّدة

يصعب تدقيق تاريخ ومكان اندلاع شرارة الحركة التلمذية الحالية، لكن المتفق عليه أنّ إضراب تلاميذ معهد Saint-Exepéry في ضاحية Créteil يوم 17 سبتمبر2026، هو شرارة الاحتجاجات التي انتشرت كالنار في الهشيم في أرجاء فرنسا، والتي "باغتت" إعلام البورجوازية في فرنسا.

هي احتجاجات يخرج فيها التلاميذ دون انقطاع منذ 4 أسابيع ويعدّون لمواصلتها حتى بعد عطلة نصف الثلاثي الأول. وهي احتجاجات عامة بلغت أوجها أوخر سبتمبر بإضراب 1000 معهد من جملة حوالي 4300، وانخرطت فيها عدد من المعاهد والجهات التي لا يذكر لها احتجاج منذ أمد، كعدد من المعاهد الخاصة التي تشرف عليها الكنيسة، ومعاهد وسط باريس، ومعاهد التكوين المهني. لقد كانت للتغطية عبر وسائل التواصل الاجتماعي "الشبابية"، خاصة التيكتوك، الدور الحاسم في انتشار الحركة وتوحيد أساليبها ومضامينها. تأخذ الاحتجاجات التلمذية شكل الإضراب المفتوح مع غلق المعهد والصد عن الدروس فيه والتجمهر في ساحته أو أمامه مع خروج مسيرات تلمذية جامعة لكل معاهد المدينة أو الجهة، والدعوة لحشد المسيرات وطنيا كل يوم ثلاثاء. وتبقى الاحتجاجات دون قيادة مركزية موحدة، مع الإشارة إلى بروز قيادات تلمذية ميدانية على قدر كبير من النضج السياسي.

أجمع التلاميذ المضربون في مختلف المعاهد والجهات على مطالب رئيسة تصهر مختلف التحركات المحلية والجهوية في انتفاضة تلمذية عارمة ويمكننا تلخيصها في ما يلي:

– انتداب أساتذة لتغطية النقص الفادح في الاطار التربوي، والذي يشمل 53 بالمئة من المعاهد خلال بداية السنة الدراسية الحالية حسب تقديرات نقابة التعليم SNES-FSU. نقص عمقه ماكرون الذي حذف حوالي 10000 خطة أستاذ منذ 2017 مما خلق الاكتظاظ (ثمة أقسام تعد 37 تلميذ في الثانوي) وسبب عدم تعويض الأساتذة المتغيبين (حولي 20,2 مليون ساعة لم تنجز خلال السنة الفارطة حسب وزارة التربية)؛

– إلغاء العمل بمنصة التوجيه الجامعي التي جاءت بها حكومة ماكرون، والتي تضرب مبدأ المساواة في التوجيه وتضرب شهادة الباكالوريا شهادة وطنية تضمن الولوج إلى التعليم العالي العمومي، حيث أقصت المنصة الحالية أكثر من 100 ألف ناجح في الباكالوريا من الحصول على توجيه في مؤسسة جامعية عمومية، أغلبهم تلاميذ الأحياء الشعبية وأحياء المهاجرين؛

– تحسين الخدمات التلمذية، حيث تشهد 69 بالمئة من المؤسسات التعليمية نقصا في الإطار البيداغوجي والصحي والإداري، وإنقاذ البنية التحتية للمعاهد التي استحال ثلثها على الأقل متهالكا وغير ملائم لاستقبال العموم في أيام القرّ وفي أيام الحرّ.

انتفاضة تلمذية تؤشر على احتدام الصراع الطبقي في فرنسا

قد لا تعد الحركة التلمذية الحالية، من زاوية انتشارها وتواصلها، سابقة في فرنسا. فتاريخ الصراع الطبقي في فرنسا يزخر بانتفاضات تلمذية وطلابية كبيرة (1968، 1976، 1986، 2005)، كان آخرها مظاهرات 2005 ضد مشروع "إصلاح" البكالوريا الذي أرغم رئيس الحكومة Fillon على سحبه بعد ضغط المظاهرات التلمذية. لكن تتميز الانتفاضة الجارية عن سابقاتها بنوعية مطالبها. فهي لم تندلع ضد مشروع قانون قيد النقاش، وبالتالي يمكن أن تخمد بمجرد سحبه، بل انفجرت احتجاجا على نتائج سياسة تربوية طبقتها حكومات ماكرون كجزء من سياستها اليمينية المعادية للطبقة العاملة والطبقات الشعبية والمهاجرين. إن مطالبة التلاميذ بتعزيز الإطار التربوي وبصيانة المعاهد وبإصلاح منصة التوجيه الجامعي تتطابق مع مطالب نقابات التعليم والتي أضربت ولا تزال من أجل سحب كل القوانين التي تخرب التعليم في فرنسا.

إن انتفاضة التلاميذ اليوم، من زاوية طبقية، هي انتفاضة أبناء الطبقة العاملة والطبقات الشعبية - وحتى أبناء شرائح من البورجوازية الصغيرة - ضد نتائج سياسات ماكرون الطبقية المعادية للعمال ولعموم الطبقات الشعبية والتي كانت وطأتها أشدّ على اكثر الشرائح هشاشة: الشباب والمرأة والمهاجرون؛ مما يفسر اندلاعها وقوتها في معاهد الأحياء الشعبية. لقد نجحت الحركة في حشد تضامن نقابات التربية ونقابات قطاعات أخرى، وانخراط نقابات الطلبة فيها والتي تخوض نضالا ضد غلاء معاليم الترسيم الجامعي. وهي إضرابات تندلع في سياق أزمة اقتصادية والاجتماعية مطبقة ومتصاعدة في فرنسا، تعاني فيها الطبقات الشعبية من غلاء الأسعار (خاصة المحروقات) وتدهور الخدمات العمومية وتصاعد العنف والعنصرية. لكل ذلك يمكن أن نزعم أن لهذه الانتفاضة صبغة سياسية وطبقية، رغم عفوية الحركة و غياب الشعارات السياسية الواضحة. لقد صاغ التلاميذ مطالب لا سبيل لتحقيقها إلا عبر التراجع عن برنامج البورجوازية: التراجع عن التقشف في ميزانية الخدمات العمومية والتراجع عن تمويل الحرب، وإلغاء (أو تجميد) المديونية وانتهاج سياسة إنقاذ وتحسين الخدمات العمومية.

لكن لا بوادر في الأفق للتراجع عن سياسة السحق الطبقي، خاصة مع طرح الحكومة بداية أكتوبر مشروع ميزانية 2027 التي تنهب 54 مليار يورو من ميزانية مختلف الخدمات العمومية (منها إلغاء حوالي 4000 خطة أستاذ)، ستنفقها الحكومة في التسلح ودفع ديون فرنسا المتراكمة لدى البنوك المقرضة، بعد أن نهبت 60 مليارا السنة الفارطة.

قمع طبقي سافر

وثّق التلاميذ مظاهراتهم عبر منصات "التواصل الاجتماعي" بتسجيلات تعد قرائن لإثبات صلف الشرطة وارتكابها جرائم ضد المضربين. بلغ آخر عدد محين للتلاميذ المصابين في المظاهرات حوالي 215، ومن الجرائم الموثقة إطلاق عبوة نارية على تلميذ عمره 14 سنة في ضاحية Saint-Ouen الباريسية من مسافة متر ونصف تسببت في كسر فكيه، وفي مدينة Tours في وسط فرنسا فقد تلميذ الـ 16 سنة عينه بمقذوف ناري أطلقته الشرطة، وفي ضاحية Sevran الباريسية انهالت فرقة من الشرطة الخيالة بالضرب على المتظاهرين، وفي مدينة Troyes في وسط فرنسا اندفعت سيارة شرطة نحو صفوف التلاميذ لتفريقهم وأطلقت وسطهم عبوات الغاز المسيل للدموع، وفي Dunkerque في شمال فرنسا فقد تلميذ الـ 15 سنة ذراعه بانفجار عبوة أطلقتها الشرطة، كما يظهر تسجيل متداول شرطيا بزي مدني يتحرش بتلميذة خلال إيقافها. إضافة إلى كل ذلك التجأت الشرطة بشكل واسع إلى الاحتفاظ دون إذن قضائي بأكثر من 6800 تلميذ منذ بداية الاحتجاجات، أطلق القضاء سراحهم.

لم تبد الحكومة ولا الرئيس أي حرج من القمع البوليسي، بل نفى رئيس الحكومة كل عنف ممنهج واكتفى بالتعهد بفتح تحقيقات داخلية حول شبهات الاستخدام المفرط للقوة، لم يتجاوز عددها 24 تحقيقا. أما وزير الداخلية فاعتبر الاحتجاجات شغبا وصرح، مطمئنا أحزاب اليمين واليمين المتطرف التي تتهم حكومته بالتساهل مع المحتجين وتعريض الشرطة للخطر، بأنه لم يعط توصيات "بضبط النفس" والتساهل مع ما اعتبره شغبا، ورفض الاعتذار عن التعنيف وما خلفه من جرحى. إن السلطة تعي البعد الطبقي لانتفاضة التلاميذ وهي تعي أن أدنى استجابة لمطالبهم سيفتح شهية الطبقة العاملة والطبقات الشعبية للاحتجاج والمطالبة بتحسين ظروفها. لذلك تلتجئ أكثر من أي وقت مضى إلى محاربة كل بؤر المقاومة والاحتجاج.

أفق الحركة التلمذية والشعبية اليوم في فرنسا، ما أكبر الفكرة ما أصغر الدولة

لا يمكن الجزم بآفاق تطور الانتفاضة التلمذية، خاصة مع دنو العطلة نصف الثلاثي، لكن الأكيد أنها نجحت في صياغة مطالب يشترط في تحقيقها القطع مع السياسات المنحازة للبورجوازية والمنخرطة في الحرب.

إن التحاق قطاعات نقابية وطلابية بالحركة التلمذية، والدعوات إلى مظاهرات عارمة يوم 17 أكتوبر ضد الغلاء، ودعوة النقابات إلى إضراب عام يوم 5 نوفمبر، معطوفا على تواصل النهج القمعي للحكم وفرض ميزانية السلخ الطبقي، لن يؤدي إلا إلى توسع الحركة الشعبية وتطورها كما ونوعا؛ قد تشهد فرنسا سلسلة من الإضرابات العمالية والشعبية التي قد تعدل من ميزان القوى الطبقي ويفتح إمكانيات كبيرة لتطور الأوضاع.

لكن أكثر ما تخشاه الحركة الشعبية المرتقبة هذا الخريف هو تزامنها مع الحملة الانتخابية لخلافة ماكرون في ربيع 2027، لقد وضعت كل أحزاب اليسار الجماهيرية (فرنسا الأبية والشيوعيون والاشتراكيون) بيضها فيها، وإن فرنسا الأبية - التي يروج إعلام البورجوازية أنها "أقصى اليسار" - لا تطرح مسألة حسم السلطة إلا عبر الانتخابات، لذلك فإنها كبقية أحزاب اليسار الفرنسي، لا تسلح الحركة التلمذية اليوم، ولن تسلح أي نهوض شعبي مرتقب، إلا بورقة انتخابات الربيع المقبل، وياله من أفق ضيق.

حبيب الزموري

رائحة الديزل الروسي تنبعث من الانتخابات النصفية الأمريكية

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الأحد 11 أكتوبر 2026 "هدنة طاقية" بين روسيا وأوكرانيا يتم بمقتضاها وقف استهداف المنشآت والمرافق الطاقية في البلدين واصدار وزارة الخزانة الأمريكية ترخيصا يسمح بدخول النفط الروسي إلى السوق الأمريكية وتعليق بعض القيود المفروضة عليه إلى حدود شهر أفريل 2027. ورغم الانتهاكات المتكررة من الجانبين الروسي والأوكراني لهذه الهدنة المزعومة طيلة الأيام الفارطة فإن تصريحات ترامب توحي بأنها قضية حياة أو موت بالنسبة له إذ وصل به الأمر إلى تحميل الرئيس الأوكراني زيلنسكي المسؤولية عن تفاقم الأزمة الطاقية العالمية بسبب إصراره على خرق الهدنة ومواصلة استهداف مصافي النفط الروسية والحديث عن ضرورة البحث عن وجه جديد لقيادة السلطة في أوكرانيا ووضع حد لتصرفات زيلنسكي الرعناء.

هذه التصريحات والمواقف التي أطلقها ترامب قد تبدو ظاهريا متناقضة مع الموقف الأمريكي التقليدي من الصراع الأوكراني – الروسي بدعمها الصريح للجانب الأوكراني وعدائها التاريخي لروسيا ولكن باطنها يحتوي على صفقة اقتصادية وسياسية بين ترامب وبوتين والتقاء مصالح قادر على قلب المواقف السابقة 180 درجة شعاره الأبرز "لا صوت يعلو فوق صوت الربح ورأس المال" ومن أبرز بنود هذه الصفقة السماح لروسيا بصفة فورية بتصدير 300 ألف طن من الديزل إلى السوق العالمية والأمريكية تليها شحنة بـ 500 ألف طن في شهر نوفمبر لتقفز الكمية المصدرة خلال المرحلة الموالية إلى مليون طن أي بكمية اجمالية تقدر بـ 4.8 مليون طن (36 مليون برميل) مع إمكانية ضخ 3 ملايين طن لاحقا في صورة عودة المصافي الروسية المتضررة من الحرب إلى سالف نشاطها.

يفسر تعطش ترامب للديزل الروسي واستعداده لتقديم هذه التنازلات الجوهرية في سبيل الحصول عليه بتحول الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة وخاصة ارتفاع تكاليف الطاقة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء إلى إحدى أهم الورقات الانتخابية في يد خصوم ترامب على أبواب انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي في بداية شهر نوفمبر القادم سواء من داخل الحزب الجمهوري أو من الحزب الديموقراطي إذ عبر مشرعون من الحزبين عن "استيائهم من غياب التنسيق المسبق وإعلان الهدنة بشكل أحادي ومفاجئ عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما وضع الحكومة الأوكرانية والحلفاء الأوروبيين في موقف مربك بعدما تبين أن الهدنة أُعلنت دون اتفاق مسبق حقيقي بين أطراف النزاع." كما اعتبر الحزب الديموقراطي أنها "محاولة مكشوفة وتضحية بأوكرانيا وبالحلفاء الأوروبيين من أجل تحقيق مكاسب سياسية داخلية، حيث يسعى ترامب لخفض أسعار الوقود والديزل المرتفعة في السوق الأمريكية لإنقاذ حظوظ الحزب الجمهوري في انتخابات التجديد النصفي" وتمويلا مباشرا لميزانية الحرب الروسية كما اشترك مشرعون جمهوريون وديموقراطيون في الكونغرس في اعتبار أن " السماح باستيراد الديزل الروسي يخالف صراحةً القانون الفيدرالي الصادر عام 2022 الذي يحظر واردات الطاقة الروسية. كما اعتبروا الخطوة تناقضاً صارخاً مع قانون " ليندسي غراهام لمعاقبة روسيا وإيران لعام 2026" الذي وقّعه ترامب بنفسه قبل أسابيع قليلة من إعلان الهدنة".

لئن كانت هذه " الهدنة الطاقية المزعومة" وفية للأسلوب والسلوك الذي دأب ترامب على اعتماده في سياسته الخارجية المتسم بالفردانية الفجة والغرور وهيمنة التوحش التجاري رؤيته للسياسة والعلاقات الدولية، فإنه لم يقدم على هذه الخطوة إلا بعد أن بلغ سعر الديزل مستويات قياسية بارتفاع سعر الديزل منذ شن الولايات المتحدة الأمريكية لعدوانها على إيران بارتفاعه بنسبة 70 % ليصل إلى 6.28 دولارًا للغالون الواحد (الغالون الأمريكي للسوائل يساوي 4.78 لتر) يوم الخميس 8 أكتوبر 2026، وفق بيانات جمعية السيارات الأميركية (إيه إيه إيه) مما يهدد بزيادة التضخم لارتباطه بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهو أكثر ما يخشاه الاقتصاد الأميركي حاليًا، كونه من أكبر العوامل التي تؤثر في اتجاهات الناخبين. رغم كافة المحاولات التي بذلها ترامب وإدارته للحد من التهاب سعر هذه المادة الحيوية الضغط على الحلفاء للإفراج عن احتياطيات الطوارئ، وتوسيع نطاق الوصول إلى الديزل الأحمر المعفى من الضرائب (الذي يُستعمل عادة للمعدات الزراعية) لكنها كلها محاولات باءت بالفشل.

رغم انخفاض العقود الآجلة للديزل في الولايات المتحدة بنحو 5%، وجرى تداوله عند 4.64 دولارًا للغالون مباشرة إثر الإعلان عن الهدنة الطاقية والانطلاق في قبول الديزل الروسي بالأسواق الأمريكية فإن أغلب الخبراء والمراقبين يعتبرونها هدنة هشة رغم تخفيفها من حدة جزء من الضغوطات الجيوسياسية المفروضة على أسواق النفط العالمية فرغم انخفاض الأسعار سريعاً في الأسواق المالية عقب الإعلان عن الهدنة، إلا أن الأسعار وتكاليف المعيشة للمستهلكين تنخفض ببطء شديد مقارنة بصعودها الصاروخي، نظراً لتعقيدات سلاسل التوريد ورغبة الشركات في تعويض خسائرها السابقة. أما على المدى المتوسط والبعيد تأثيرات شحنات الديزل الروسية على الأسعار في الولايات المتحدة ليست إلا وهم. يقول توماس ييغر من جامعة كولونيا في حديثه إلى القناة الأولى في التلفزيون الألماني العمومي (ARD) : "إن الكمية ضئيلة للغاية لدرجة أنها لن تؤثر على الأسعار على الإطلاق". وحسب هذا الخبير في العلوم السياسية فإن الشحنات المقررة قبل الانتخابات النصفية لا تكفي حتى ليوم واحد لتغطية احتياجات الولايات المتحدة من الديزل. ويؤكد قائلاً: "وحتى ما سيُشحن بعد ذلك إن وصل أصلاً لن يكون له أي تأثير على الأسعار". ويضيف أن ترامب يهتم فقط "بالصورة الإعلامية" وإيهام الناخبين بأنه يسعى لحل مشاكلهم.

بالتالي فإن الثمار السياسية التي ينتظر ترامب جنيها من هذه المبادرة يمكن أن لا تأتي بتاتا وفي أفضل الأحوال تكون ثمارا مرة بإعادتها إلى السطح ملفا من أخطر وأعقد الملفات التي عرفتها الساحة الأمريكية خلال العقد الأخير ألا وهو ملف التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية والذي كان ترامب أكبر مستفيد منه على مستوى النتائج، ولكنه جعل منه في المقابل شخصية مشبوهة. فقد كان أول رئيس أمريكي سابق يخضع لمحاكمات جنائية ويدان في ماي 2024 من قبل محكمة ولاية نيو يورك بـ 34 تهمة جنائية تتعلق بتزوير سجلات تجارية. كما واجه لوائح وقضايا فدرالية ومحلية أخرى (مثل التدخل في الانتخابات وإساءة التعامل مع الوثائق السرية). ولا يزال ملف التأثير الروسي في الانتخابات حيا في الذاكرة السياسية الأمريكية بوصفه واحدا من أكثر الملفات خطورة وغموضا في التاريخ السياسي الأمريكي. ففي الانتخابات الرئاسية سنة 2016 اتهمت الاستخبارات الأمريكية الحكومة الروسية (بأوامر من الرئيس فلاديمير بوتين) بالتدخل لمساعدة المرشح الجمهوري دونالد ترامب والإضرار بالمرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون. وشمل التدخل اختراق خوادم اللجنة الوطنية الديمقراطية (DNC) وتسريب رسائل بريد إلكتروني، بالإضافة إلى استخدام حسابات وهمية ومروجين عبر الإنترنت (المتصيدين) عبر وكالة أبحاث الإنترنت. وخلص تحقيق المحقق الخاص روبرت مولر (2016–2019) إلى وجود محاولات روسية مكثفة للتأثير، لكنه لم يجد دليلاً قاطعاً على حصول تواطؤ أو تنسيق مباشر بين حملة ترامب وروسيا.

وفي انتخابات 2020 حذّر مجمع الاستخبارات الأمريكي من استمرار المحاولات الروسية للتأثير على سير الانتخابات الرئاسية لاحقاً عبر استهداف البنى التحتية الرقمية والحملات السياسية، مع اتخاذ وزارة العدل الأمريكية إجراءات متكررة لمواجهة شبكات التمويل والتضليل.

وفي حين تتمسك الأجهزة الأمنية والاستخباراتية مثل المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) بوجود أدلة تؤكد وقوع حملات توجيه ونفوذ روسية منظمة، تنفي موسكو (على لسان مسؤوليها ووزارة خارجيتها) بشكل قاطع هذه الاتهامات وتصفها بـ "السخيفة" والتي لا تستند إلى أدلة حقيقية، معتبرة أنها تندرج في سياق الصراعات السياسية الداخلية الأمريكية.

لكل لهذه الاعتبارات، ولغيرها، فمن غير المستبعد أن تتحول حركة الديزل الروسي التي قام بها ترامب لتعزيز حظوظه الانتخابية ومواقعه في الكونغرس وفي مجلس الشيوخ إلى سيف ذي حدين عوض أن يمزق به ورقة التهاب أسعار الديزل والطاقة عامة وتدهور المقدرة الشرائية للأمريكيين فإنه يعمق به جراحه السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية ويحكم عليه بمزيد من العزلة وسط الطغمة الرأسمالية المتوحشة التي يمثل مصالحها رغم الأجهزة الدعائية الضخمة الموضوعة على ذمته.

أ. توريسيلا

أزمات الرأسمالية تغذي الفاشية النازية

أثارت نتائج انتخابات الحزب النازي الجديد الألماني "البديل من أجل ألمانيا" في ساكسونيا العليا (حيث حقق أغلبية مطلقة تقريباً)، وبوميرانيا الغربية (أغلبية بسيطة)، وبرلين (ثالث أكبر حزب) في سبتمبر الماضي مخاوف لدى الكثيرين من أن أوروبا تكرر أخطاء عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، عندما تم التعامل مع الأزمة الاقتصادية والسياسية للبرجوازية بإطلاق العنان للإرهاب الفاشي ضد الطبقات العاملة.

إن الاعتقاد بأن هزيمة النازية والفاشية في الحرب العالمية الثانية تعني زوالهما في أوروبا الغربية هو ترويج لكذبة متجذرة في الدعاية. فالجهد الوحيد الذي بُذل لتطهير المؤسسات العامة من النازية بعد الحرب كان من قِبل الحكومات الشعبية لما سيُعرف لاحقًا باسم "الكتلة الشيوعية". أما على الجانب الرأسمالي، فإلى جانب سلسلة من المحاكمات العلنية لعدد قليل من القادة النازيين، تم ببساطة إبعاد عدد هائل من ضباط الشرطة والقضاة والعسكريين ورجال الأعمال المتعاونين عن الأنظار العامة طالما كان ذلك ضروريًا لطمس جرائمهم التي ارتكبوها في خدمة الرايخ الثالث. أمثلة مثل شركتي الصلب تيسن وكروب (اللتين اندمجتا لاحقًا)، وشركة سيمنز الصناعية، ومصمم الأزياء هوغو بوس، أو أدولف هويزينغر الأقل شهرة (عضو هيئة الأركان العامة للجيش النازي، والذي تمت تبرئته لاحقًا كرئيس للجنة العسكرية لحلف الناتو)، ما هي إلا غيض من فيض التحول الهائل من النازية إلى الديمقراطية البرلمانية البرجوازية في ألمانيا.

في الواقع، أعادت أحزاب اليمين المتطرف والفاشية تنظيم صفوفها في الجانب الرأسمالي من ألمانيا فور هزيمة النازية تقريبًا: ففي عام 1946، تم تقنين حزب "دويتشه ريشتس بارتاي" (حزب اليمين الألماني). وفي عام 1950، أُعيد تأسيسه باسم "حزب الرايخ الألماني"، وفاز بخمسة مقاعد في أول انتخابات لجمهورية ألمانيا الاتحادية. ومنذ ذلك الحين، ظل تأسيس واندماج الأحزاب النازية الجديدة ظاهرة مستمرة في ألمانيا. تأسس حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) في عام 2013، في أعقاب الأزمة المالية الكبرى لعام 2008، وهو اليوم ممثل في 14 من أصل 16 برلمانًا اتحاديًا ألمانيًا، ولديه 154 عضوًا في البرلمان الألماني، و4 أعضاء في البرلمان الأوروبي، مندمجًا في إحدى المجموعتين البرلمانيتين اليمينيتين المتطرفتين في البرلمان الأوروبي.

لا يُمكن فهم هذا النمو غير المتناسب لمنظمة لم يمضِ على تأسيسها عقدٌ من الزمن إلا من منظور الأزمة العامة للديمقراطية البرجوازية.

لا يستطيع أيٌّ من الكتلتين المؤسسيتين الرئيسيتين اللتين تُقدّمان حلولاً لإدارة الرأسمالية - الليبراليون التقدميون أو الديمقراطيون الاجتماعيون، والليبراليون المحافظون أو اليمينيون - تقديم حلول للأزمة المزمنة والهيكلية للرأسمالية، والناتجة عن تراكم التناقضات الداخلية والقيود المادية لتقدمها: الحد الطبيعي لاستهلاك الموارد، والحد البيئي لتراكم النفايات الصناعية، والحد الاقتصادي لمعدلات الربح الهائلة، والحد الأقصى المقبول للتفاوت الاجتماعي، والتناقض بين الإنفاق الاجتماعي والعسكري، والتناقض بين العمل لساعات أطول مع امتلاك أقل فأقل، وغير ذلك.

يتفاقم هذا المأزق بفعل الحملة المستمرة للدعاية المعادية للثورة عمومًا، والمعادية للشيوعية خصوصًا، التي تشنها البرجوازية في جميع أنحاء العالم منذ نشأة الشيوعية كمشروع سياسي واجتماعي. وهذا يعني أنه من وجهة نظر الجماهير الشعبية، المنعزلة والمتأثرة بالدعاية البرجوازية، لا الأحزاب السياسية "المعتدلة" اليسارية ولا اليمينية، التي أثبتت بالفعل عدم جدواها، ولا الشيوعية نفسها، خيارات صالحة للحكم. وهكذا، تتولد فكرة أن الخيار الوحيد المتاح هو الشعبوية النازية الجديدة، المتخفية في ثوب مناهضة المؤسسة والراديكالية.

والهدف، على أي حال، هو الحفاظ على سيطرة البرجوازية على آليات الإدارة العامة عموماً، وعلى الميزانيات العامة الضخمة خصوصاً. لا تُستمد هذه الميزانيات أساساً من ضرائب تصاعدية تُفرض على الأثرياء، بل من دخول الطبقة العاملة المتوسطة والدنيا عبر أنظمة استغلالية ومالية معقدة. ولتحقيق هذا الهدف، لا تُبالي البرجوازية إن كان المدير يُقدم نفسه كديمقراطي أو فاشي.

لذا، إذا كان هناك ما يُجسّد بوضوح الطبيعة العدائية والمتناقضة لمصالح الطبقة العاملة



والبرجوازية، فهو موقفهما من الفاشية. فالبرجوازية تنظر إلى الفاشية على أنها "شر لا بد منه" عندما ينكشف زيّ الديمقراطية الذي يُخفي دكتاتوريتها الطبقية، وتبدأ الطبقة العاملة بفقدان الرغبة في الاستمرار بدفع ثمن امتيازاتها. أما بالنسبة للبروليتاريا، فالفاشية ببساطة إرهاب دولة بلا تجميل، حيث يصبح الخضوع والطاعة للسلطة الاقتصادية وامتيازاتها أمراً مطلقاً لا يقبل المساومة.

لذا، فإن الحالة الألمانية ليست استثناءً. فالأزمة البنيوية للإمبريالية - الرأسمالية التي بلغت من النضج حدًا جعلها تنضح بالانحلال - تُشكّل تهديدًا عالميًا للطبقة البرجوازية، مهما تنافست فصائلها المختلفة فيما بينها، مُدّعيةً نضالات "مناهضة للإمبريالية" لا تمتّ لها بصلة. وبالتالي، فإن ردّ فعلها على هذا التهديد يكاد يكون واحدًا في جميع أنحاء العالم: القومية كوسيلة لتقسيم الطبقة العاملة العالمية وزرع الفتنة بينها، وإخضاعها لسلطة مطلقة لحكومات تتراجع ديمقراطيتها تدريجيًا، متجاوزةً الديمقراطية الشكلية والرمزية، دون أي تأثير حقيقي يُذكر على السياسات المُطبّقة.

بهذا المعنى، لا فرق إن كنا نتحدث عن التحول الاستبدادي لـ"الإمبريالية الغربية"، مع أمثلة مثل إيطاليا والمجر وبولندا والسلفادور والأرجنتين والولايات المتحدة؛ أو عن النزعة العسكرية والرأسمالية المتطرفة والظلامية الثيوقراطية لما يسمى "محور المقاومة المناهضة للإمبريالية"، الذي يبيع شركاءه لمن يدفع أكثر إذا احتاج إلى اتفاق مع "العدو"، كما رأينا في فنزويلا. كلاهما وجهان لعملة واحدة.

الخلاصة واضحة: تستخدم البرجوازية الفاشية كقوة صدمة لحماية نفسها من الطبقات العاملة عندما تبدأ هذه الطبقات ترى بأم أعينها أن الرأسمالية تفرض ظروفا معيشية وعملية لا تُطاق وغير مبررة، وأنّ هدم النظام الاجتماعي والاقتصادي الحالي وتجاوزه هو السبيل الوحيد لإنقاذنا، نحن البشر. إن صعود الفاشية بحد ذاته دليل على أن البرجوازية لا تسيطر على الأغلبية الاجتماعية في بلدانها، بل تخشاها. حركات مثل احتجاجات السكن في إسبانيا، والنضالات العمالية والاجتماعية في فرنسا، والحركات البيئية والعرقية في أمريكا اللاتينية، وغيرها، تُظهر أنه على الرغم من كل شيء، لا تزال البرجوازية ترتعد خوفًا خلف جدران قصورها أو شققها الفاخرة.

إنّ أهمّ استنتاج يجب علينا نشره بين الطبقات العاملة والشعبية هو استحالة الخروج من هذه الأزمة المزمنة والمتشعبة ضمن حدود الرأسمالية الضيقة، سواءً تحت ستار الديمقراطية البرجوازية أو الديكتاتورية النازية الفاشية الصارخة؛ وأنّ الخلاص الوحيد، بما فيه الخلاص البيولوجي، الذي يُمكننا السعي إليه هو التنظيم الجماعي لقطع الصلة بمنطق الرأسمالية ومؤسساتها وممثليها الرسميين. فالشعب وحده، المنظم والواعي سياسيًا، قادر على إنقاذ نفسه من الرأسمالية وأتباعها.

صحيفة "أكتوبر"، العدد 199، أكتوبر 2026

اللسان المركزي للحزب الشيوعي الإسباني (الماركسي اللينيني)

ترجمة مرتضى العبيدي

جريدة يصدرها حزب العمال
ISSN رقم 2421 - 223
البريد الالكتروني: sawt.echa3b@gmail.com
الموقع: https://www.sawt-achaab.tn
الفايسبوك: https://www.facebook.com/sawtcha3b
تلغرام: https://t.me/sawt_echaab